الفصل الرابع

التنافس التجارى والصراع الاستعمارى الأوربى حتي منتصف القرن التاسع عشر

obeikandl.com

obeikandl.com

الامتيازات أو قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية:

كانت جمهورية البندقية في مقدمة الدول صاحبة النشاط التجاري في المشرق العربي بوجه عام أوائل العصر العثماني الأول، ويعتبر نشاط البندقية التجاري هذا امتداداً لنشاطها التجاري في العصر الوسيط، وخصوصاً بين القرن الثالث عشر والخامس عشر، فقد كانت البندقية في هذه الفترة دولة تجارية من الطراز الأول، وامتلكت عدداً من الجزر في حوض البحر المتوسط الشرقي، وقامت بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب، فكانت تنقل متاجر الشرق الثمينة إلى أوربا مقابل نقل الأخشاب والحديد من أوربا إلى ممالك الشرق الأدنى الإسلامية التي كان حكامها يستخدمون هذه المواد في بناء أساطيلهم الحربية والتجارية، وترتب على ذلك أن كادت البندقية تحتكر نقل المتاجر الشرقية بين الإسكندرية وأوربا.

غير أن تحول التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن طريقي البحر الأحمر والخليج العربي أواخر القرن الخامس عشر أنزل ضرراً بالغاً بجمهورية البندقية وبدولة المماليك في مصر، يضاف إلى ذلك أن الصراع الحربي العنيف الذي اندفع بين البندقية وبين الدولة العثمانية التي ابتلعت شرقي أوربا أدى إلى فقدان البندقية للكثير من جزرها في شرقي البحر المتوسط، فاضطرت إلى الاعتراف بالأمر الواقع وهو تفوق الدولة العثمانية عليها في هذا الجزء من البحر المتوسط[1].

ولما فتح السلطان سليم الأول مصر عام ١٥١٧م عقد مع ممثلي البندقية في

(١) د/ عبدالعزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ٤ أجزاء، القاهرة، ١٩٧٨-١٩٨٦، جـ٢، ص٢٥-٢٧.

١٤ فبراير من هذا العام معاهدة تجارية منحتهم الامتيازات التي تمتعوا بها في عهد سلاطين المماليك، وأهمها أن قنصل البندقية (المقيم بالإسكندرية) هو الذي يقضي في شئون رعاياه ويفض منازعاتهم الشخصية والمالية طبقاً لقوانين البندقية، مع ضمان شروط خاصة بتسهيل رسو سفن البنادقة في الموانئ المصرية، وتعهد البنادقة من ناحيتهم بأن رعايا السلطان سيكونون آمنين في موانئ البندقية ومدنها. ثم توسعت الدولة العثمانية وجمهورية البندقية في تطبيق هذا النظام حين عقدت معاهدة بين الدولتين عام ١٥٢١م تقرر بمقتضاها منح رعايا الجمهورية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية امتيازات شبيهة بما كانت تحصل عليه الجمهورية من الدولة البيزنطية قبل سقوطها عام ١٤٥٢م.

وعلى ذلك فقد كانت البندقية هي أول دولة أوربية تحصل من الدولة العثمانية على ما عُرف «بالامتيازات»[١] Capitulations التي كانت بمثابة قواعد تنظيم إقامة الأجانب في ولايات الدولة وتعاملهم مع سلطاتها.

وفي النصف الأول من القرن السادس عشر قربت خطوط السياسة الأوربية بين الدولة العثمانية والمملكة الفرنسية، فعقد عام ١٥٣٢م تحالف بين السلطان سليمان القانوني وبين الملك فرانسوا الأول، وأعطى هذا التحالف فرنسا حق حماية الرعاية الكاثوليك في أراضي الدولة العثمانية، فاكتسبت فرنسا بهذا الحق صفة مميزة عن بقية الدول الأوربية ومركزاً ممتازاً في البقاع المسيحية العثمانية، وخصوصاً في بلاد الشام. وسرعان ماحولت الدبلوماسية الفرنسية الحاذقة التحالف الفرنسي العثماني إلى اتفاقية تجارية

(١) من كلمة Capitule أي نصوص المعاهدة.
انظر كذلك : عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق، ص٢٨.

تمنح التجار الفرنسيين حقوقاً وامتيازات معينة في أراضي الدولة العثمانية.

فعقد سليمان القانوني عام ١٥٣٥م مع فرنسوا الأول معاهدة على غرار المعاهدة التي عقدها سليم الأول مع البندقية عام ١٥١٧م، ضمن الملك الفرنسي بمقتضاها لرعاياه الفرنسيين في أراضي الدولة العثمانية:

١- إباحة إقامتهم لأغراض التجارة في الثغور والمدن التي تحددها الدولة.

٢- سلامة أرواحهم وممتلكاتهم.

٣- حرية العبادة لهم.

٤- أن يخضعوا في معاملاتهم الشخصية لقضاء القناصل الفرنسيين.

٥- ألا يدفعوا سوى الرسوم الجمركية على ما يستوردونه ويصدرونه، بحيث لا تزيد هذه الرسوم على ٣٪ من قيمة المتاجر.

٦- ألا يتعرض عمال السلطان لتركات من يموت منهم .

ولم يلبث أن حصل التجار الإنجليز والهولنديون وغيرهم من تجار الدول الأخرى على امتيازات مشابهة للامتيازات التي حصل عليها التجار الفرنسيون، فحصل الإنجليز على امتيازات عام ١٩٨٠م والهولنديون عام ١٦٢٢م[١].

ولقد اعتقد بعض الكتاب الأوربيين أن نظام الامتيازات يستعد أصوله من التاريخ البيزنطي، أو بقول آخر أن هذا النظام ليس سوى تقليد ورثته الدولة العثمانية عن الدولة البيزنطية قبل سقوطها عام ١٤٥٣م حين كانت تمنح البنادقة امتيازات من هذا القبيل داخل ممتلكاتها، وهذا الاعتقاد يرفضه فريق آخر من الباحثين ويرى أن روح المعاهدات التي عقدها العثمانيون مع البنادقة

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٢، القاهرة ١٩٩٣، ص ١١٠.

ثم مع الفـرنسيين فـالإنجليز فـالهولنديين إنما كـانت مسـتقـاة من الشريـعة الإسلامية التي تقسم العـالم إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب. أما دار الإسلام فتـشمل البلاد التي يكون للمسلمين ولاية عليهـا ، وأما دار الحرب فتشمل البلاد التي ليس للمسلمين ولاية عليها ولاتقام فيها شعائر الإسلام. وفي الفتـرات التي لاتقوم فيـها حرب بين القـسمين يحضـر إلى دار السلام أناس من دار الحـرب يقـيمـون فـيـها لأغـراض سليـمـة، ويطلق عليـهم المسـتأمنـون- أي الذين مُنحوا أمـاناً - وتعـمل سلطات دار الإسـلام على المحافظة على حيـاة هؤلاء الوافدين وأحوالهم ليتسنى لهم مبـاشرة نشاطهم السلمي[1].

وعلى ذلك فـإن منح هذه الامتـيازات من جـانب السلاطين العـثمـانيين للتجار الأجانب كان الهدف منه تنشيط التجارة ورواجها بين الدولة العثمانية وممتلكاتهـا وبين الدول الأوربية، ولم تكن هذه الامـتيـازات تعطي للتـجار الأجانب أي حق للاسـتعلاء على الرعايا المحليين كـما حدث وفسـرت بعد ذلك في القرن التـاسع عشر، ولذا كـان الأجدر أن تسمى هذه الامتـيازات «قواعـد تنظيم إقـامة الأجـانب في الأراضي العثـمانيـة»، لأنها لم تصـبح امتيـازات حقاً إلا عندما تغيـرت ظروف إقامة الأجانب في البلاد الخـاضعة للدولة العثمانيـة إبان القرن التاسع عشر، حينما أصـبحوا يعدون بالآلاف، وحينما صاروا يقيمون أينما شـاءوا، وحينما صاروا يباشرون ما يشاءون من الأعمال، عندئذ أصـبحت هذه «القواعد» امـتيازات حقاً للأجـانب ونقمة على أبناء البلاد.

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق نفسه.

ولتوضيح ذلك يكفي أن نشير إلى الظروف التي كان يقيم - ولا نقول يعيش - فيها الأجانب في المجتمعات العربية الإسلامية إبان العصر العثماني؛ ففي هذا العصر كان الأجانب ينظر إليهم نظرة شك وريبة وحذر، ولهذا كانوا يوضعون على هامش المجتمع العربي الإسلامي الذي يقيمون فيه، فنشاطهم ينبغي أن يظل محصوراً في أضيق نطاق ممكن، ولايتاح لهم حرية الانتقال والاتصال اتقاءً للفتنة، وبيوتهم وحوانيتهم ومعابدهم ينبغي أن تجمع في حي خاص أو فندق أو خان حتى تسهل مراقبتها. ولم يكن يُسمح لتاجر أجنبي أن يسكن خارج الخان، بل كان يقفل على التجار الأجانب الباب الحديدي الضخم للخان في كل مساء، ويسلم مفتاحه إلى القنصل حتى يرده في صبيحة اليوم التالي، وكذلك يقفل الخان على من به وقت صلاة الجمعة حتى ينصرف المسلمون من المساجد وهم آمنون على بيوتهم ومتاجرهم وأعراضهم. وكان على الأجنبي الذي يخرج من الحي الذي يسكنه أن يرتدي الزي الشرقي وأن يتكلف الحشمة في سلوكه حتى لايثير عليه غضب العامة[1].

ونظام معاملة الأجانب في الولايات العثمانية- وهو ماقررته معاهدات الامتيازات الآنفة- كان أحد قسمين تألف منهما تنظيم العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوربية. أما القسم الآخر فهو ما سنته الدول الأوربية نفسها من قوانين ولوائح، وما وضعته من قيود لهذا الغرض. والقاعدة الأساسية في هذا القسم الأخير هي الاحتكار؛ إذ عمدت الحكومات الأوربية إلى احتكار تجارة « الليفانت» أو التجارة التركية كما أُطلق عليها، وعهدت بهذا الاحتكار إلى شركات تتولى تنظيمه واستغلاله.

(١) إسماعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٨-١٠٩.

فبالنسبة لبريطانيا لم يكن يُسمح لأي تاجر بريطاني الاشتراك في التجارة الهندية إلا إذا كان عضواً في شركة الهند الشرقية الإنجليزية، خاضعاً لقوانينها ونظمها أو بالاشتراك في تجارة الشرق الأدنى إلا إذا كان منتمياً لشركة الليفانت Levant Company أو الشركة التركية، خاضعاً لقوانينها ونظمها. وبالنسبة لفرنسا لم يكن يسمح لأي تاجر فرنسي بالمتاجرة في بلاد الشرق الأدنى أو «أساكل الليفانت» Les Echelles de Levant إلا إذا كان عضواً في غرفة مرسيليا التجارية، خاضعاً لنظمها وقوانينها، وحائزاً على رخصة منها تمكنه من مزاولة نشاطه والتمتع بحماية دولته..

كذلك فرضت الدول والشركات الأوربية على تجارها قيوداً أخرى لتحديد المدة التي يقضونها في الخارج بعشر سنوات أو خمس عشرة سنة يعودون بعدها إلى بلادهم، ومنع سفر التجار الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة على أساس أن من تقل أعمارهم عن ذلك ليسوا على درجة من الكفاءة تؤهلهم للمغامرة التي هم مقدمون عليها، وحرمانهم كذلك من أصطحاب زوجاتهم معهم حتى لا يكن أعباء عليهم أو يجلبن لهم المتاعب، وفضلاً عن ذلك فقد كان على كل تاجر أن يدفع لقنصله رسماً معيناً على كل بضاعة يصدرها أو يستوردها[١].

وكان التجار الأوربيون يعيشون على شكل جاليات في «أساكل الليفانت» الواقعة على الساحل أو القريبة منه، وكان من حق الشركات الأوربية إنشاء الأساكل أو نقلها من مكان إلى آخر، أو إلغاؤها، وذلك تبعاً للحالة التجارية في كل مكان. وكان رؤساء الجاليات في هذه الأساكل هم القناصل في العادة أو نوابهم، وكانوا تابعين للشركات التجارية فهي التي

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص١١٠-١١٢.

تعينهم في مناصبهم وهي التي تدفع رواتبهم وهي التي تعزلهم. ولذا أصبح عمل هؤلاء القناصل الرئيسي هو رعاية المصالح التجارية للشركات التي يتبعون لها أكثر من رعايتهم لمصالح دولهم السياسية. ولم يكن نظام التمثيل القنصلي في ذلك العصر يمنع القناصل من مزاولة التجارة، بل إن أصحاب البيوت التجارية الكبيرة هم الذين ينالون هذه المناصب في العادة .

وفيما يتعلق بمصر فإن معاهدات الامتياز التي أبرمتها الدول الأوربية مع الدولة العثمانية لم تكن تلقى دائماً احترام السلطات الحاكمة المحلية، وخصوصاً في القرن الثامن عشر. فكثيراً ما كان بكوات المماليك يعملون على إلحاق الأذى برعايا الدول الأجنبية، وكثيراً ما كانت الدولة الأوربية تحتج لدى الدولة العثمانية على سوء معاملة البكوات لرعاياها. ولكن هذه الاحتجاجات كانت تذهب أدراج الرياح لأن الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر لم يكن لها من القوة والسلطان على مصر ما يمكنها من تنفيذ معاهدات الامتيازات،الأمر الذي جعل الدول الأوربية - ولاسيما إنجلترا وفرنسا - تحاول الاتصال المباشر بالبكوات المماليك في مصر، إما لإبرام اتفاقيات معهم وإمّا لحثهم على احترام معاهدات الامتيازات المبرمة مع الدولة العثمانية. وكان هذا التدخل من جانب إنجلترا وفرنسا يغضب الباب العالي صاحب الحق الشرعي في مصر(١).

ومع ذلك فلم يكن بكوات المماليك يحترمون الاتفاقيات التي عقدوها مع الدول الأوربية، فكثيراً ما كان التجار الأجانب يتعرضون للإهانات، بل كان القناصل أنفسهم يتعرضون للضرب أو السجن، وكثيراً ما كان يهاجَم الحي أو الفندق أو الخان الذي ينزل فيه التجار الأجانب، أضف إلى ذلك أن

(١) د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص١٠٤.

هؤلاء الأخيرين أرغموا أحياناً على ركوب الحمير دون الخيل، بل كان عليهم أن ينزلوا عن حميرهم إذا مروا بأحد الأتراك أو المماليك. ووصف الرحالة فولني حالة التجار الفرنسيين في القاهرة بقوله : « إنهم محصورون فيي زقاق واسع يتعايشون» وقلما كانت لهم صلات بغيرهم، وهم يتحاشون الخروج ما استطاعوا لئلا يتعرضوا لشتائم الشعب الذي يكره اسم الفرنجة، أو لإهانات المماليك الذين يكرهونهم على الترجل عن ظهور الحمير في الأزقة، وإذ هم في حبسهم المعتاد ترتعد فرائضهم من وباء الطاعون يحاصرهم في منازلهم، أو من فتنة تعرض حيهم للنهب والسلب، أو من مغارم يفرضها عليهم البكوات. وفي كل ذلك مافيه من المخاطر، وتقلقهم هموم أخرى مماثلة بسبب متاجرهم، فهم مضطرون إلى البيع ديناً، وقلما سددت ديونهم في آجالها. . وتجري المعاملات على أساس الذمة، ولكن هذه الذمة قد تشوهت بسبب مماطلة الناس في الدفع سنوات. . . والمسيحيون أخص عملائهم وهم أكثر خيانة للأمانة من الأتراك أنفسهم»[1].

وعلى ذلك فلا عجب أن بلغ الضيق بهؤلاء التجار الفرنسيين حداً جعلهم يطلبون من حكومتهم إرسال قوات عسكرية لتأديب المماليك ولتأمين مصالحهم. وأدت سياسة المماليك التعسفية إزاء الأجانب عامة إلى انسحاب معظم قناصل الدول الأوربية أواخر القرن الثامن عشر، وتوقف النشاط التجاري الأوربي في مصر.

(١) د/ عبدالكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، ص ٢٧٥.

المنافسة الإنجليزية الفرنسية حول إحياء طريق السويس البري:

لا حاجة بنا إلى القول بأن النشاط التجاري الأوربي في مصر إبان العهد العثماني المملوكي- وبخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر- كان يتلون تبعاً لمصالح الدول الأوربية ولاسيما إنجلترا وفرنسا، وكانت هذه المصالح تتمثل في التنافس على الاستئثار باستخدام طريق السويس البري للأغراض التجارية، بالإضافة إلى الحفاظ على مصالحهم في البيوت التجارية الهامة التي أنشأوها في مصر، وتأمين تجارتهم في القاهرة والإسكندرية والسويس بوجه خاص، ومنع اعتداءات البدو على القوافل التي تحمل تجارتهم التي كانوا يجلبونها من أوربا عبر برزخ السويس في طريقها إلى الأسواق الشرقية، أو التي يجلبونها من الهند والشرق عامة إلى الأسواق الأوربية[1].

والواقع أن فرنسا أولت عناية خاصة بإحياء طريق السويس البري منذ أواخر القرن السادس عشر عندما آلت المستعمرات البرتغالية وأهمها جزر الهند الشرقية إلى أسبانيا. وفي الوقت نفسه فكر السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٧٤م-١٥٩٥م) في إيصال البحرين الأحمر والمتوسط (١٥٨٦م) حتى يستطيع الأسطول التركي الوصول إلى البحر الأحمر ومطاردة سفن البرتغاليين والأسبان في مياه المحيط الهندي. وقد كان مما شجع فرنسا على الاهتمام بإحياء طريق السويس البري أن الدول البحرية الغربية- وفي مقدمتها إنجلترا وهولندا- كانت تفضل استخدام طريق رأس الرجاء الصالح للوصول إلى مواطن تجارة الشرق الغنية في الهند وجزر الهند الشرقية، ولم تلبث هاتان الدولتان أن صارتا في القرن السابع عشر تتنازعان السيطرة على

(١) د/ جلال يحيى، العالم العربي الحديث، المدخل، ص٨٤.

هذا الطريق البحري الجديد، فأرادت فرنسا انتهاز هذه الفرصة لإحياء الطريق البري عبر برزخ السويس حتى تضمن نجاحاً في المنافسة التجارية والسياسية بينها وبين أعدائها.

ومن ثم فقد أصبح إحياء الطريق البري من قواعد الدبلوماسية الفرنسية في القرن السابع عشر، وبخاصة في عهد لويس الرابع عشر وخلفائه. فقد شهد هذا العهد مساعي فرنسا لدى السلطان العثماني حتى يوافق على فتح طريق مصر التجاري، كما يرجع إلى هذا العهد اقتراح الفيلسوف الألماني ليبنتز Leibnitz على لويس الرابع عشر في عام ١٦٧٦م إرسال حملة على مصر لضمان السيطرة الفرنسية في أوربا من جهة، ثم السيطرة على تجارة الشرق وحماية الكنيسة من جهة أخرى. ولكن لويس الرابع عشر رفض هذا المشروع لاعتقاده بأن عصر الحروب الصليبية قد انقضى إلى غير رجعة[١].

واستطاع السفراء الفرنسيون في الأستانة بين عامي ١٦٨٣م-١٦٨٦م أن ينالوا من الباب العالي جملة من الأوامر تفرض على السلطات المصرية احترام الامتيازات التي تمتع بها الفرنسيون في أراضي الدولة العثمانية من القرن الماضي، ولتخفيض الضريبة المحصلة على البضائع المنقولة من السويس إلى البحر المتوسط إلى ٣٪ من قيمتها فقط، ومع أنه لم يكن من المنتظر أن يفيد الفرنسيون من ذلك إلى درجة كبيرة- بسبب ضعف نفوذ السلطان العثماني في مصر وفي البحر الأحمر- فقد توثقت العلاقات منذ ذلك الحين على الرغم من ذلك بين الموانئ الفرنسية على البحر المتوسط وبين الموانئ المصرية؛ فبلغ عدد السفن الفرنسية التي وصلت إلى رشيد والإسكندرية في عام ١٧٢٥م مثلاً المائة وخمس عشرة سفينة.

(١) د/ محمد فؤاد سكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص٢٢.

أما التجار الإنجليز فقد وفدوا إلى مصر متأخرين عن زملائهم الفرنسيين، ومرد ذلك أن إنجلترا لم تدخل البحر المتوسط إلا في وقت متأخر نسبياً عن الدول الأوربية الأخرى، كما أن التجار الإنجليز لم يقوموا في الحقيقة بأية محاولة للحصول على نصيب من التجارة الأوربية قبل القرن السادس عشر. وكان خروج إنجلترا موحدة سياسياً واقتصادياً من حرب الوردتين (١٤٥٥م - ١٤٨٥م) قد جعلها تتطلع إلى مد نشاطها خارج رقعتها والاعتماد على الطرق البحرية في كسب قوتها.

وفي أثناء القرن السادس عشر كانت بعض السفن الإنجليزية تتجاسر وتتاجر على الساحل الأوربي وفي داخل البحر المتوسط، مما سبب الكثير من المتاعب للبنادقة والفرنسيين والأسبان الذين كانوا قد سبقوا الإنجليز في مزاولة النشاط التجاري في البحر المتوسط. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر أدت تجارة البحر المتوسط هذه إلى قيام السياسة الإنجليزية لأول مرة في حوض البحر المتوسط الشرقي على يد شركة الليفانت. ونجم عن شغف التجار الإنجليز بالسلع الشرقية بدء قيام علاقات دبلوماسية تجارية مع الإمبراطورية العثمانية. وفي بادئ الأمر نجح عملاء فرنسا - بمساعدة الحكومة الفرنسية وتعضيد تجار البندقية - في عرقلة نشاط شركة الليفانت الإنجليزية وتحديد امتيازاتها التجارية، ولكن اعتراف السلطان العثماني مراد الثالث في عام ١٥٨٣م بوليم هاربورن Harborne سفيراً[١] لبريطانيا في الأستانة سجل بداية عهد جديد لعلاقة إنجلترا بالشرق

(١) كان السفير البريطاني في الأستانة يتقاضى مرتبه من شركة الليفانت بالرغم من أن الحكومة البريطانية هي التي كانت تعينه رسمياً، وكان العمل الأساسي للسفير البريطاني في الأستانة هو المحافظة على مصالح شركة الليفانت التي احتكرت التجارة التركية .

الأدنى[1].

والواقع أنه منذ عام ١٥٨٣م بدأ اهتمام الإنجليز بالسوق المصرية، ففي هذا العام عينت شركة الليفانت والسفارة الإنجليزية في الأستانة هارفي ميلرز Harvey Millers أول قنصل لإنجلترا في مصر، وأرسلت شركة الليفانت في نفس العام سفناً إلى الإسكندرية تحمل قصديراً ورصاصاً لتبادلها بمقادير من التوابل والعقاقير. وفي عام ١٥٨٦م و ١٥٨٧م ظهرت السفن الإنجليزية من جديد في الإسكندرية، وبدأ التجار الإنجليز يمارسون نشاطهم في مصر في ظروف شاقة، فقد فُرض على متاجرهم في الإسكندرية رسم قدره ١٠٪ وهو أعلى مما كان يدفعه الفرنسيون، وأعلى كذلك من الرسم الذي حددته معاهدات الامتيازات وقدره ٣٪ فقط من قيمة المتاجر. وفضلاً عن ذلك لم تجد الأقمشة الصوفية - وهي أهم ما كان يحمله التجار الإنجليز- سوقاً رائجة في هذه البلاد ذات الطقس الحار، وأكثر من ذلك لم ينظر الفرنسيون إلى وصول الإنجليز إلى مصر بعين الارتياح، فراحوا يكيدون لهم لدى السلطات الحاكمة في القاهرة والأستانة، حتى ضاق التجار الإنجليز ذرعاً بما كانوا ينفقونه، فخرج معظمهم من مصر رجلاً بعد أخرى حتى اضطرت شركة الليفانت في عام ١٦٠١م إلى إلغاء القنصلية الإنجليزية في مصر، وعهدت برعاية مصالحها في هذه البلاد إلى القنصل الفرنسي.

وقد ظل هذا الوضع وما ترتب عليه من إهمال طريق السويس البري قائماً مدة الثلثين الأولين من القرن السابع عشر، فلم تنشئ شركة الليفانت قنصلية إنجليزية مستديمة في مصر، كما ندر أن كان للإنجليز قنصل يعني بمصالحهم، بل ظل التجار الإنجليز في مصر - على قلة عددهم - يزاولون عملهم على

(١) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص ١٥١.

مسئوليتهم الخاصة تحت رعاية قنصل البندقية تارة وقنصل فرنسا تارة أخرى[١] .

على أنه ماكاد القرن السابع عشر يشرف على نهايته حتى عادت شركة الليفانت إلى الاهتمام بالسوق المصرية، وبخاصة بعد أن صادف الفرنسيون في مصر نجاحاً تجارياً ملموساً، ومن ثم فقد عينت الشركة عام ١٦٩٧م ميلزفيلتود Miles Fleetwood قنصلاً للإشراف على مصالحها في مصر، كما عينت وكيلاً له بالإسكندرية. غير أن القنصل لم يلبث أن لقي معارضة ومناوأة شديد ة من جانب القنصل الفرنسي في مصر بنوا دي ماليه Benoit de Maillet، ومن جانب السفير الفرنسي في الأستانة ، على الرغم من أن السلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥م-١٧٠٣م) أصدر عام ١٦٩٨م خطاً شريفاً اعترف فيه رسمياً بالقنصل الإنجليزي في القاهر ة.

وفي أوائل القرن الثامن عشر استفاد الإنجليز من مشغولية فرنسا في حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠١م-١٧١٤م) لتعزيز نشاطهم التجاري فيما وراء البحار، ومع ذلك فلم يستطيعوا أن يحطموا المكانة الوطيدة التي نالها الفرنسيون في السوق المصرية، فظلت التجارة الإنجليزية في مصر ضئيلة وتناقص عدد التجار الإنجليز في مصر[٢] حتى اضمحل نشاطهم تماماً عام ١٧٦٦م. وكان لحرب السنوات السبع (١٧٥٦م - ١٧٦٣م) أثر ولا شك في اضمحلال النشاط الإنجليزي في مصر بسبب مغامرات القراصنة

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق نفسه.

(٢) في عام ١٧٠٢م كان بالقاهرة وحدها ٥٠ تاجراً فرنسياً ، كما كانت لهم مستودعات تجارية في الإسكندرية ورشيد، على حين لم يكن بالقاهرة في الوقت نفسه سوى إنجليزيين وبالإسكندرية إنجليزي واحد هو نائب القنصل، ثم نقص هذا العدد حتى أصبح لا يقيم في مصر عام ١٧٥٦ سوى واحد فقط هو القنصل الإنجليزي في القاهرة، وقد طلب هذا أيضاً إعفاءه من منصبه.

الفرنسيين في البحر المتوسط . وعندما زار الرحالة فولني مصر عام ١٧٨٣م لم يجد بها أحداً من التجار الإنجليز لا بالقاهرة ولا بالإسكندرية.

غير أن اهتمام الإنجليز بمصر وبطريق السويس البري كان قد تجدد في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك لثلاثة عوامل:

أولاً : وضوح ضعف الدولة العثمانية بسبب حركة علي بك الكبير في مصر وإرساله الحملات إلى إقليم الحجاز وإلى بلاد الشام، وبسبب اشتعال الحرب الروسية التركية (١٧٦٨م -١٧٧٤م) فقد اتضح للإنجليز مدى الأخطار التي تتعرض لها مصالحهم من جراء انهيار الإمبراطورية العثمانية، ووقوع طرق التجارة التي تجتاز أراضيها إلى أسواق الشرق - وخصوصاً طريق البحر الأحمر ومصر - في أيدي دول قوية تستطيع أن تهدد أملاكهم ومصالحهم الاقتصادية والسياسية في الهند[١].

ثانياً: ظهور أهمية مصر الجغرافية بالنسبة للإمبراطورية البريطانية في الهند، فلم تكن الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨م-١٨٠١م) هي التي اكتشفت أهمية مصر الجغرافية، بل زادت تلك الأهمية وأبرزتها. وكانت أهمية مصر كحلقة في طريق المواصلات البرية والبحرية « السريعة» بين الهند وبريطانيا قد انضمت إبان حرب السنوات السبع، وخصوصاً في الاعتماد على هذا الطريق في نقل البريد.

ثالثاً: رغبة بعض التجار الإنجليز «الأحرار»[٢] في فتح طريق مباشر للتجارة بين الهند وميناء السويس. وكان أحد هؤلاء التجار المشتغلين بتجارة البحر الأحمر قد كتب بذلك من جدة إلى علي بك الكبير عام ١٧٧٠م.

(١) د/ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٣٤٦.

(٢) أي من غير العاملين في شركات الاحتكار والخاضعين لقوانينها ونظمها.

وفي العام التالي كتب علي بك بدوره إلى حاكم البنغال وارن هاستنجز Warren Hastings مبيناً مزايا فتح هذا الطريق التجاري، وبالفعل لم يلبث أن تألفت في كلكتا شركة صغيرة للتجارة في مصر.

وعلى ذلك فقد قرر هاستنجز أن يعقد مع علي بك الكبير معاهدة تجارية تعيد الطريق البري إلى سابق عهده، وتؤمن التجارة الإنجليزية من الاعتداء عليها في أثناء نقلها عبر البرزخ من السويس إلى الإسكندرية. ولكن الحوادث في مصر سرعان ما أطاحت بحكومة علي بك، فاستلم أزمة الحكم من بعده محمد بك أبو الذهب. ومع ذلك فإن هذا التغيير لم يبدل شيئاً من عزم الإنجليز أو يسبب فشل محاولاتهم، بل على العكس من ذلك كله فإنهم قد استطاعوا عقد معاهدة تجارية مع أبي الذهب في ٧ مارس ١٧٧٥م خفضت بمقتضاها الضرائب المحصلة على البضائع الآتية من الموانئ الهندية، كما أجازت للإنجليز تصدير المنتجات المصرية دون تحصيل ضرائب عليها، وفتحت الأسواق الهندية والمصرية لمواطني الطرفين المتعاقدين على السواء. وتعهد أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه في الحكومة بالمحافظة على المتاجر المصدرة إلى الخارج حين نقلها من الطور أو السويس إلى القاهرة[١].

ولم تلبث أن وصلت أخبار المعاهدة الإنجليزية - المصرية إلى الباب العالي عن طريق شريف مكة الذي أغضبه أن تهجر السفن الإنجليزية ميناء جدة وتتجه إلى السويس، مما يترتب عليه انخفاض موارد جدة الجمركية، فاحتج الباب العالي بشدة على هذه المعاهدة التي أبرمها الرعيا البريطانيون مع بكوات المماليك من غير موافقته. وكان مما تذرع به الباب العالي لمعارضة

(١) د/ أحمد عزت عبدالكريم، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، بيروت، ١٩٧٠، ص١١٥-١٢٥.

مـجيء السـفن الإنجليـزية إلى السـويس أن الاحـتـرام الواجب للحـرمين الشريفين لا يجيز للسفن الإنجليزية الملاحة في الـبحر الأحمر شمالي جدة.

ولكن الأسبـاب الحقيقـية لهذه المعـارضة كانت خوف البـاب العالي من أن يؤدي إحيـاء الطريق البري إلى زيادة ثروة البكوات المـماليك، وبالتالي إلى إمعانهم في الخروج على سيادته. هـذا بالإضافة إلى أن إبرام الاتفاقيات مع البكوات مبـاشرة إنما يعني اعترافـاً صريحاً من الإنجليز بحق هؤلاء فـي عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبيـة، دون الرجوع إلى الباب العالي صاحب الحق الشـرعي في مـصـر، وهذا قـد يشـجع البكوات على الـتـفكيـر في مشروعات قد تؤدي إلى فصل مصر عن الدولة العثمانية.

ولهذا تـقدم الباب العـالي عام ١٧٧٥م بالتـماس إلى حكومـة لندن عن طريق السـفارة البريطانيـة في الأستـانة، يرجوها فـيه أن تعمل لمنـع السفن الإنجليزية من المجيء إلى السويس والقيام بأي نشاط تجاري فيها، بدعوى أن الملاحة في هـذه المياه المقدسـة محـرمة على غـير المسلمين. وقـد حدث في أوائل عام ١٧٧٧م أن وصلت سفينة بريطانية صـغيرة إلى السويس قادمة من مدراس تحـمل بعض المسافـرين الذين كانوا في طريقـهم إلى إنجلترا، فـأمر إبراهيم بك شيخ البلد بتفتيش أمـتعة ثلاثة من هؤلاء المسافرين في القاهرة، مما أدى إلى تعطيلهم عـن السفـر بعض الوقت. وانتـهز جـورج بلدوين[١] Baldwin فتقـدم بشكوى عن تلك المعاملة السيئة إلى السـفارة الإنجليزية في الأستـانة، كمـا رجاهم لحمـل الباب العالي عـلى الموافقة على فـتح طريق السويس البري للتجارة الإنجليزية فتحاً تاماً.

(١) كان بلدوين يرعى مصالح شركتي الهند الشرقية الإنجليزية والليفانت في مصر وقتئذ. انظر : أحمد عزت عبدالكريم، المرجع السابق، ص ١٢٧.

ومع أن السفير الإنجليزي في الأستانة استطاع أن يحصل على وعد من الباب العالي بمعاقبة المسئولين عن سوء معاملة المسافرين الإنجليز، إلا أن هذا الحادث أدى إلى احتجاج الأتراك العثمانيين على استمرار توجه السفن الإنجليزية إلى السويس، وطالبوا الحكومة البريطانية بمنع رعاياها من استخدام الطريق البري. فامتثلت حكومة لندن أخيراً لرغبة العثمانيين ووافقت في مايو ١٧٧٧م على منع هذه التجارة « غير المشروعة» على شريطة أن يسري هذا المنع على رعايا الدول الأخرى. وفي يوليو من العام نفسه قررت الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية «منع أي فرد من مستخدمي الشركة في الهند أو المقيمين فيها برخصة ممنوحة منها من التجارة مع أي ميناء من موانئ البحر الأحمر خارج منى وجدة». وكان من بواعث معارضة الحكومة البريطانية لفتح طريق السويس البري أنها رأت أن فتح هذا الطريق من شأنه أن يلحق الأذى بتجارة شركتي الهند الشرقية والليفانت من جهة، ويؤدي من جهة أخرى إلى كسر قاعدة الاحتكار والشركات الاحتكارية حيث كان التجار « الأحرار» من غير العاملين في الشركات الاحتكارية ينتظرون بشغف زائد أن يجدوا لأنفسهم شقة في هذا الطريق الجديد[١].

ورغم صدور أوامر الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية بمنع التجارة في موانئ البحر الأحمر خارج منى وجدة فقد ظلت السفن الإنجليزية تأتي إلى السويس ، مما اضطر الباب العالي في عام ١٧٧٩م إلى إصدار فرمان لمنع أية سفينة من سفن الفرنجة من الاقتراب سراً أو علانية من ميناء

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء، بولاق، القاهرة، ١٢٩٧هـ، ط١، ص٣٨٠-٣٨١.

السويس، لأن «بحر السويس هو الطريق المميز للحج المقدس إلى مكة، والسماح لهذه السفن بالملاحة ومساعدتها وعدم منعها، خيانة للدين وللسلطان وللإسلام قاطبة». وحين اكتشف أن القيود المفروضة على ملاحة السفن المسيحية في البحر الأحمر شمالي جدة ليست سوى حبر على ورق لجأ الباب العالي إلى إثارة البدو النازلين على طول الطريق من السويس إلى القاهرة لمهاجمة قوافل التجار الأجانب ونهبها، باعتبار تلك الوسيلة من أنجح الوسائل لوقف نشاط التجار الإنجليز. وقد أتى هذا العمل بالفائدة المرجوة منه، فلم يحاول التجار الأحرار المغامرون فيما بعد صيف عام ١٧٧٩م الملاحة فيما وراء جدة سنين عدة، إذا استثنينا مركبين ظهرتا عند القصير عام ١٧٨٠م. وهكذا كانت معارضة تركيا الشديدة لملاحة السفن الإنجليزية في البحر الأحمر شمالي جدة ودخولها ميناء السويس من أهم عوامل فشل المعاهدة الإنجليزية - المصرية عام ١٧٧٥م[١].

ومع ذلك فإن النشاط الإنجليزي في مصر منذ إبرام معاهدة هاستنجز - أبي الذهب عام ١١٧٥م كان قد تمخض عن نتيجة هامة تتمثل في نجاح جهود جورج بلدوين في ترتيب خط منتظم مع المواصلات بين الهند وبريطانيا عبر الأراضي المصرية، لدرجة أن السلطات البريطانية في بومباي ولندن أصبحت في عام ١٧٧٧م تعتمد على طريق البحر الأحمر ومصر في نقل بريدها. ومن هنا فقد أثار النشاط الإنجليزي في مصر مخاوف فرنسا التي خشيت من نوايا الإنجليز نحو بلاد يكفل لهم امتلاكها السيادة في البحر الأحمر، ويضمن لهم احتكار تجارة الهند حتى يعوضوا مافقده في العالم الجديد، ويمكنهم من أن يلحقوا الأذى بالتجارة الفرنسية في الليفانت. فكان

(١) المرجع نفسه، ص٣٥١.

طبيعياً إذاً أن يتمسك الفرنسيون بمصالحهم التجارية في مصر، وكان كل مافعلوه أمام طغيان بكوات المماليك أن نقلوا مركز تجارتهم وقنصليتهم من القاهرة إلى الإسكندرية، كما عينوا نائب قنصل في دمياط أحد موانئ التجارة الهامة وقتئذ. وأراد الفرنسيون من الانتقال إلى الإسكندرية الخلاص مما كان يفرضه البكوات من الأتوات والمغارم الفادحة على التجار الفرنجة في القاهرة، وقد كان للمساعي والجهود التي بذلها الإنجليز في القاهرة والأستانة لتعطيل مصالح الفرنسيين التجارية في مصر دور في تقوية رغبة حكومة باريس في دعم التجارة الفرنسية عبر الأراضي المصرية، زد على ذلك أن عاملاً جديداً مالبث أن ظهر وأثار مخاوف الفرنسيين على مصالحهم التجارية في مصر، وهذا العامل الجديد هو رغبة الإمبراطورية النمساوية في السيطرة على تجارة الشرق حوالي عام ١٧٨٢م، وتحويل هذه التجارة إلى الطريق البري عبر مصر. وكان من كبار مؤيدي هذه الرغبة التاجر البندقي القديم (كارلو روسيتي) الذي عينته النمسا قنصلاً لها في مصر .

ولذلك أبدت فرنسا اهتماماً كبيراً بطريق السويس البري، وراحت تسعى لدى السلطان العثماني لفتح هذا الطريق للتجارة الفرنسية. ورغم فشل مساعي السفير الفرنسي في الأستانة بهذا الشأن، إلا أنه أوفد عام ١٧٨٤م ضابطاً إلى القاهرة هو ترجويه Truguet لكي يصل إلى اتفاق مع مراد بك في مصلحة التجارة الفرنسية. واستطاع ترجويه تحقيق رغبات حكومته، فعقد مع مراد بك ويوسف كساب ملتزم الجمارك العام وناصر شديد أحد شيوخ البود معاهدة (أو ثلاث معاهدات) في يناير ١٧٨٥م حددت قيمة الضريبة المحصلة على البضائع الفرنسية المصدرة من الهند إلى فرنسا في أثناء نقلها عبر برزخ السويس، وأمنت هذه البضائع من اعتداءات البدو عليها في

الطريق بين السويس والقاهرة.

ولقد كان نجـاح ترجويه في إبرام المعاهدة السـالفة الذكر سبباً في تحريك الإنجليز من جديد للاهتمام بمصر، وخـصوصاً عندما ذاع الاعتقاد منذ رحلة البـارون دي توت De Tott على الشـواطئ المصـرية ، وزيارته للإسكندرية والقـاهرة (١٧٧٧م – ١٧٧٨م) بأن فرنسـا إنما تريد التـجسس على أحـوال البلاد استعداداً لغزوها، حتى تتخـذ منها قاعدة لمحاربة النفوذ البريطاني في الهند. ولهذا استدعى هنري دانداس Dundas وزير الدولة اليريطاني لشئون الهند التـاجر الإنجليـزي جورج بلـدوين الذي كان يرعى من قـبل مصـالح شركتي الهند الشـرقية والليفانت في مصـر، وطلب منه أن يكتب تقريراً عن النشاط الفرنسي في مصر، وما ينجم عن النشاط من أخطار على الممتلكات البـريطانيـة في الهند، على أن يهـتم في هذا التقـرير بتـبيـان مـوارد مصـر الاقتصادية وجغرافيتها وأهميتها العسكرية(١).

وهكذا صاحب عودة الاهتمام البـريطاني بمصر مظاهر متباينة عن مظاهر هذا الاهتمام خلال السنوات العشر السابقة، فلم يعد النشاط البريطاني بعد عام ١٧٨٥م تجارياً بحـتاً، بل أصبح في غالبـيته سيـاسياً. كمـا أن الاهتمام بمصر في حد ذاته لم يعد مقصوراً على التجار المغامرين الأحرار وحدهم بل شاركت فيه الحكومة البريطانية نفـسها. زد على ذلك أن مصر أصبحت تمثل حلقة من حلقات الصراع العنيف بين فرنسا وبريطانيا حول الهند، فضلاً عن خروجها عن إطار العـزلة التي كانت تعانيها في علاقاتهـا بأوربا، فأصبحت تتأثر بالأحداث الأوربية والتيارات الدولية المختلفة.

وعلى العمـوم فقد انصرف بلدوين للمـهمة التي كُلف بها وقـدم في عام

(١) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة،١٩٨٥، ص١٥.

١٧٨٥م تقريره للوزير البـريطاني، واهتم فيـه بتسليط الأضواء على أهمـية موقع مصر الجـغرافي وتجارتها ومنتجاتهـا وحاصلاتها ووسائل مهاجـمتها والدفاع عنها، وقيمة موقعها بالنسبة لبريطانيا، وصلاتها التجارية بالهند،ثم أهميتها بالنسبة لفرنسا، ومايمكن أن يؤدي إليه احتلال الفرنسيين لها. فكان لهـذا التقـرير تأثير ظاهر على الحكـومة البـريطانية من حـيث انها اقـتنعت بضرورة مـواجهـة النشاط الفرنسي فـي مصر ، بعـقد معـاهدة مع بكوات المماليك لتوازن المعـاهد الفرنسية. ورغم أن شركة الهند الشـرقية الإنجليزية كـانت لاتزال ترى في أي نشـاط تجـاري في البـحر الأحـمـر خطراً يهـدد احتـكارها حول طريق رأس الرجـاء الصالح إلا أن الحكومـة البريطانيـة لم تتـقبل وجـهة نظرها باعـتبـار أن المسألة أصـبحت مـتعلقـة بالإمبـراطورية البريطانية في الهند ومستقبل هذه الإمبراطورية[١].

وأخيراً وصلت المفاوضات بين الحكومـة والشركة إلى وضع خطة مؤداها إيفاد جورج بلدوين إلى مـصر ليكون قنصلاً لبريطانيا فـيها، على أن تكون مهمته هي الدخول في مفاوضات مع بكوات المماليك لعقد المعاهدة المطلوبة من خلال سنة واحدة وبحيث لاتنفذ المعاهدة إلا بعد أن تقوم الشركة ببحث الموضع برمـته ومن نواحـيه المخـتلفة، وتقـديم خلاصـة بحثـها للحكـومة البريطانيـة. كذلك كلف بلدوين بإرسـال تقارير عن جمـيع نواحي النشاط الفرنسي في مـصر والبحر الأحـمر، ونشاط أية دولة آسـيوية متحـالفة مع فرنسا، ولتـحقيق هذه الغاية مُنح بلدوين راتبـاً سنوياً قدره خمسـمائة جنيه وتعهدت الشركة بتمويل السفـارة الإنجليزية في الأستانة حتى تستطيع التأثير على السلطان العثمـاني واستمالة رجال الديوان العثمـاني، للحصول على

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص٤٢.

موافقة الباب العالي على المعاهدة التي يبرمها بلدوين مع بكوات المماليك في مصر.

وفي أوائل عام ١٧٨٦م وصل بلدوين إلى مصر وتقلد مهام منصبه الجديد قنصلاً لبلاده في الديار المصرية، وعين نائباً له في الإسكندرية. وقد اتفق وصول بلدوين إلى مصر في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تعمل لإعادة سيطرتها على مصر، فأرسلت في يونيو من العام نفسه القبطان حسن باشا إلى مصر للقضاء على نفوذ البكوات المماليك، ونجح القبطان باشا مؤقتاً في مهمته فسيطر على القاهرة والوجه البحري، وطرد مراد إلى الصعيد. من ثم بدأ بلدوين المفاوضة مع القبطان باشا، ولكن هذه المفاوضة لم تسفر عن شيء لاضطرار القبطان باشا إلى العودة للأستانة بسبب قيام الحرب بين تركيا وروسيا (١٧٨٧م-١٧٩٢م). ثم فشلت أيضاً المباحثات التي أجراها بلدوين مع إسماعيل بك الذي عينه القبطان باشا شيخاً للبلد قبل سفره إلى تركيا، ويرجع سبب هذا الفشل إلى أن إسماعيل بك كان مقتنعاً بأن الاتفاق مع الإنجليز سوف يغضب الباب العالي[١].

ولكن حدث عندما توفي إسماعيل بك بالطاعون الذي انتشر في مصر عام ١٧٩٢م أن دخل مراد بك بجيوشه وأنصاره القاهرة دخولاً سلمياً، فأجرى بلدوين معه مفاوضات انتهت في ٢٨ فبراير ١٧٩٤م بإبرام معاهدة في مصلحة التجارة الإنجليزية على نمط المعاهدة التي سبق إبرامها بين ترجويه ومراد في عام ١٧٨٥م، وأرسل بلدوين أنباء المعاهدة إلى حكومة لندن إلا أن الأخيرة قابلتها بفتور ظاهر للأسباب التالية:

أولاً: هبوط حماس بريطانيا لإقرار أي نوع من أنواع النفوذ في مصر،

(١) جاد طه، المرجع السابق، ص١٩.

وذلك بعد فشل معاهدة ترجويه – مراد التي كان من أسباب فشلها استمرار الاضطرابات والفتن في مصر، ومهاجمة البدو- بتحريض السلطات العثمانية – لقوافل التجار الفرنسيين.

ثانياً: انشغال بريطانيا بذلك النضال الأوربي الجسيم الذي نشب بينها وبين فرنسا منذ عام ١٧٩٣م، وبما كان يستلزمه هذا النضال من مجهودات سياسية وعسكرية لمراقبة مصالحها في الأستانة، وعلى طول الطريق البحري حول أفريقية ومستعمرة الكيب، وأخيراً الهند ذاتها.

ثالثاً : أن الفوضى المنتشرة بمصر تحت سلطان مراد وإبراهيم كانت تجعل استتباب التجارة في البلاد أمراً متعذراً مما يقلل من أهمية أي اتفاق تجاري يمكن الحصول عليه في مصلحة التجارة الإنجليزية.

ومن الجدير بالذكر أنه حدث قبل أن يبرم بلدوين معاهدته مع مراد أن كانت وزارة الخارجية البريطانية قد اكتشفت أن القنصلية البريطانية في مصر تتكلف من النفقات ما لا يبرر وجودها على الإطلاق فأمر وزير الخارجية البريطانية في فبراير ١٨٩٣م بإغلاق هذه القنصلية اقتصاداً للنفقات.

وأرسل على الفور نبأ إغلاق القنصلية إلى بلدوين والاستغناء عن خدماته كقنصل، ولأسباب غير معروفة لم يصل هذا النبأ بلدوين إلا في أكتوبر ١٧٩٥م، فحاول إقناع السفير البريطاني في الأستانة ووزارة الخارجية في لندن بأهمية المعاهدة التي عقدها مع مراد، إلا أنه فشل في محاولته. ومع ذلك فقد ظل بلدوين مقيماً في مصر وساهم في تجارة الليفانت على نحو ما، ولم يغادر البلاد إلا في إبريل ١٧٩٨م، أي قبيل وصول حملة بونابرت على مصر(١).

(١) د/ جلال يحيى ود/ جاد طه، العرب في التاريخ الحديث، القاهرة ١٩٧٤، ص١٤-١٥.

الحملة الفرنسية على مصر:

لم يكن مشروع الحملة الفرنسية على مصر وليد الظروف الطارئة، وإنما يرجع في نشأته إلى ذلك النزاع الاستعماري العنيف بين إنجلترا وفرنسا في الهند إبان القرن الثامن عشر. والواقع أنه كان لمجيء الحملة الفرنسية إلى مصر سببان رئيسيان أحدهما يرتد في أصوله إلى هذا النزاع الاستعماري الذي كان على أشده في القرن الثامن عشر، والثاني يرتبط بالموقف السياسي في أوربا ذاتها في الفترة القصيرة التي سبقت مباشرة إرسال بونابرت على رأس الحملة إلى مصر في مايو ١٧٩٨م.

وفيما يتعلق بالسبب الأول الذي يمكن تسميته بالعامل الإمبريالي فلا شك أنه كان من العوامل الرئيسية في مجيء الحملة، وهو يتبلور في رغبة الفرنسيين الملحة في إنشاء مستعمرة جديدة في الشرق. فقد كان من جراء الحروب الاستعمارية بين فرنسا وإنجلترا في القرن الثامن عشر أن فقدت فرنسا مستعمراتها في العالمين القديم والجديد، وكانت هذه الخسارة الجسيمة السبب في أن يعتبر المؤرخون أن هذه الحروب إنما تحدد نهاية عهد الإمبراطورية الفرنسية الأولى. وكان لذلك أثران. أما الأثر الأول فقد وجد على الرغم من هذه الخسارة الجسيمة جماعة من المعاصرين لم ينظروا بعين المتشائم إلى مستقبل الإمبراطورية الفرنسية، لأن فرنسا كان لايزال لها في الهند الغربية والمحيط الهندي بعض المستعمرات التي لو أمكن - في رأيهم- ترقية شئونها وزيادة مواردها واستثمارها لأصبح في استطاعة فرنسا أن تعيد التوازن إلى الحالة التي كان عليها قبيل أن تفقد مستعمراتها، ومن ثم امتازت الفترة التالية بظهور المشروعات الاستعمارية الجديدة. وأما الأثر الثاني فهو انصراف مفكري الفرنسيين، وبخاصة «فلاسفة» الثورة الفرنسية والكتاب

ورجال الحكومة إلى بحث النظام الاستعماري الفرنسي القديم، ثم نقد هذا النظام بشدة على اعتبار أن الأسس التي قام عليها كانت السبب الذي أدى في النهاية إلى فقد المستعمرات الفرنسية. وكانت قواعد النظام الاستعماري القديم اثنتين: الاحتكار: أي قصر التعامل مع المستعمرات الفرنسية على فرنسا وحدها، ثم الرق أي الاعتماد على الرقيق الأسود المجلوب من أفريقية في العمل والإنتاج في المستعمرات(١).

على أنه لما كان النفور شديداً من النظام الاستعماري القديم فقد اتجه أنصار الاستعمار على التفكير في إيجاد ميادين جديدة يستطيعون أن ينشئوا بها مستعمرات على قواعد ومبادئ جديدة غير تلك التي كانت لاتزال قائمة في جزر الهند الغربية. وكان من رأي الكاتب والفلاسفة ورجال الحكم أنفسهم الذين نقموا على المستعمرات في جزر الأنتيل أنه من الممكن حدوث التوسع الجديد في الشرق. وكان بيير بوافر Pierre Poivre في مقدمة أصحاب الرأي السابق، ذلك أن «الشرق» - على حد قوله - هو الميدان الجديد الذي تستطيع فرنسا أن تنشئ فيه مستعمرة، على أساس حرية العمل وارضاء شرف فرنسا وارضاء الإنسانية عموماً. وكان من الأسباب التي دعت المفكرين والسياسيين الفرنسيين إلى توجيه أنظارهم إلى الشرق كميدان للاستعمار الجديد في الفترة التي سبقت مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر أن المستعمرات الباقية في حوزة فرنسا في الهند الغربية كانت مسرحاً للاضطرابات ومعرضة للضياع العام. وتساءل الفرنسيون : من أين تستطيع فرنسا جلب المنتجات التي كانت تأتيها من هذه المستعمرات إذا حدث انهيارها اقتصادياً أو ضاعت من قبضتها؟ وكان الجواب أن فرنسا عليها أن

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص١٨٨.

تستعيض عن ذلك بما يمكن تجلبه من «الشرق» عموماً ومن مصر على وجه الخصوص.

وأسهم الرحالون الفرنسيون الذين زاروا بلاد «الشرق» ومصر خصوصاً في إحياء فكرة فتح ميادين جديدة للاستعمار في الشرق، حتى تعوض فرنسا بذلك خسائرها في «الغرب». ومن أهم هؤلاء : البارون دي توت الذي قدم لحكومته تقريراً في عام ١٧٧٦م على حالة تركيا الضعيفة والمفككة عقب زيارته لها، ثم تحدث عن سهولة فتح مصر واحتلالها في مذكراته التي نشرها في أربعة أجزاء في عام ١٧٨٤م، والرحالة سافاري الذي مكث بمصر ثلاث سنوات وتحدث في كتاب «رسائله عن مصر» الذي نشره في عامي ١٧٨٥م و١٧٨٦م عن خصوبة أرضها ووفرة غلاتها وسهولة غزوها، ثم أخيراً فولني صاحب «الرحلة» المشهورة التي نشرت في عام ١٧٨٧م فنالت شهرة واسعة، وانتشر تداولها في أوربا بأجمعها[١].

وأما السبب الرئيسي الثاني لإرسال الحملة الفرنسية إلى مصر، فهو يرتبط بالموقف السياسي في أوربا، فعلى إثر إعدام لويس السادس عشر عام ١٧٩٣م توترت العلاقات بين فرنسا الثورة من جهة وبين بقية الحكومات الأوربية من جهة أخرى. وتلا ذلك تكوين محالفة دولية من إنجلترا وهولندا والنمسا وأسبانيا والبرتغال وتسكانيا ونابولي والولايات البابوية ضد فرنسا. وفي السنوات التالية نجحت فرنسا في تحطيم تلك المحالفة الدولية، إلا أن إنجلترا ظلت تؤلب الدول ضدها . ورأت فرنسا أن من الضروري أن تقتص من إنجلترا إما بتوجيه الضربة لها في عقر دارها وإما بإلحاق الهزيمة بها في مستعمراتها وطردها من الهند خصوصاً. وقد جربت فرنسا غزو إنجلترا

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص١٩٠.

مباشرة في أواخـر عام ١٧٩٦م وأوائل عام ١٧٩٧م بإنزال حملة في إيلندة، إلا أن هذه التجـربة باءت بالفشل. ومع ذلك فقد ظل الرأ ي العـام الفرنسي متمسكاً بضرورة غزو الإنجليز في بلادهم وإسقاط إنجلترا من مصاف الدول الكبيرة وإفساح المجال بفضل ذلك أمام فرنسا حتى تمتلك إمبراطورية الشرق العظيمـة، وكان بونابرت من أصحـاب هذا الرأي أيضاً. ولذلك استـمرت الاستـعدادات قائمـة في مطلع عام ١٧٩٨م لتـجهيـز ما أطلق عليـه الحملة الكبيرة Le Grande Expedition على إنجلترا.

ولكن بونابرت - بعد رحلة تفـتيشيـة في الشواطئ الشماليـة- ما لبث أن قدم إلى حكومة الإدارة في ٢٢ فبراير ١٧٩٨م تقريراً مضمونه أنه من المتعذر تنفيذ مشروع غـزو إنجلترا قبل تنظيم البحرية الفرنسية وتجهيـز عدد كبير من السفن وإعـداد الموانئ الشماليـة، واتخاذ غيـر ذلك من التدابير الملحـة قبل الإقدام على الغزو المنتظر. واقتـرح بونابرت على حكومته أن توجه أنظارها صوب «الشـرق» وأن تسعى لغزو إنجلـترا بطريق غيـر مباشـر، وهو تهديد مستـعمراتها في الهند، وذلك بإرسـال جيش كبيـر لفتح مصر والاسـتيلاء عليها[١].

وقبل أن يقـدم بونابرت تقريره السـالف الذكر إلى حكومـة الإدارة كانت هذه قـد تلقت تقـريرين أحدهـما من شـارل مـجالون قنصلـها القـديم في الإسكندرية ، والذي جاء إلى باريس ليـبسط أمام حكومتهـا مدى الأضرار التي لحقت بالتجارة الفرنسيـة في مصر على أيدي بكوات المماليك، والثاني من تاليران وزير خارجيـتها عن مسألة «فتح مصـر»، وكان من رأي مجالون أن بوسع الفرنسيين أن يعملوا مباشرة من مصر على طرد الإنجليز من الهند،

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ٢٣.

أو أن يقنعوا بتعطيل تجارة الإنجليز مع الهند، ويستأثروا بهذه التجارة من دونهم. أما تاليران فقد أفاض في القول بصدد شكايات التجار الفرنسيين من المغارم والإتاوات التي كان بكوات المماليك يفرضونها عليهم، وما كانت متاجرهم وقوافلهم تتعرض إليه من نهب وسلب ، وتكلم عن منتجات مصر وتجارتها، ووصف موقع مصر الجغرافي وأهمية هذا الموقع من الناحية التجارية ، وركز على نقطة جوهرية تتصل بالصراع الإنجليزي الفرنسي وهي إحياء طريق السويس البري تحت السيطرة الفرنسية، لأن من شأن إحياء هذا الطريق أن يُحدث انقلاباً في تجارة أوربا ويلحق أضراراً عظيمة بإنجلترا، وهي تجارة سوف تفقدها لا محالة عند إحياء الطرق البري، على حين أن إحياء طريق السويس سوف يفيد حكومة الجمهورية دون سواها من الحكومات فائدة محققة بفضل احتلالها لمصر وقربها منها. كذلك أوضح تاليران أن من مزايا احتلال مصر وتوطيد أقدام الإنجليز فيها أن يستطيع هؤلاء تنفيذ رغبتهم القديمة بإرسال حملة من القاهرة والسويس لطرد الإنجليز من الهند[1].

ولقد كان من أثر اتفاق مجالون وتاليران في الرأي ومطالبتهما بمحاولة فتح مصر- باعتبارها وسيلة ناجحة للاقتصاص من الإنجليز بطردهم من الهند- أن احتل موضوع غزو مصر مكاناً من تفكير حكومة الإدارة. ويبدو أن هذه الحكومة قد ناقشت مشروع غزو مصر إلى جانب مشروعات أخرى، وانتهت في ٥ مارس ١٧٩٨م إلى تقرير إرسال حملة إلى مصر. وأصدرت في ١٢ ابريل قراراً بوضع «جيش الشرق» تحت قيادة بونابرت، وأشارت في هذا التقرير إلى الخطوط الأساسية لسياسة «جيش الشرق» في مصر، وهي :

(١) د/ محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص٢٥-٢٦.

١- طرد الإنجليز من كـافة ممتلكاتهم في الشرق أو في الجهـات التي يستطيع الوصـول إليهـا، وعلى وجه الخـصوص القـضاء على مـراكز الإنجليـز التجارية في البحر الأحمر.

٢- شق قناة في برزخ السويس وبسط سلطان حكومة الجمهورية على البحر الأحمر.

٣- العمل على تحـسين أحوال المصريين والاحـتفاظ بالعـلاقات الودية مع الباب العالي .

ومنذ ٥ مـارس ١٧٩٨م كانت الاستـعدادات قـد بدأت لتجـهيز الحـملة المزمع إرسالهـا إلى مصر، وبدأ الجـيش يتجمع في الشـواطئ الجنوبية تحت اسم« الجناح الأيسر لجيش إنجلترا» تضليلاً للعدو. ولم يستعد بونابرت لفتح مصر عسكرياً فحسب، بل استعد كذلك لفـتحها فتحاً علمياً يتناسب مع ما وصل إليه العلم الفرنسي أواخر القرن الثامن عـشر، فقرر أن يصطحب معه عدداً من المستشرقين والعلماء الجـغرافيين والفنانين والرسامين، وأمر بصنع كل ما يحـتاج إليـه الرياضيـون وعلماء الطبـيعيـات والكيمـياء من أجـهزة وأدوات. زد على ذلك أن بونابـرت أدرك أن الدعـاية هي السـلاح الماضي الذي قـد يكسب به قلوب المصـريين، فكان عليـه أن يعد الـعدة لحـملة من الدعاية يوطد أركـانها بمطبعة يحملـها معه لتسـاعده فيما يـرمي إليه، ولهذا طلب جمع كل مـايمكن العثور عليـه من حروف الطباعـة العربية واليـونانية والفرنسية في باريس.

وفي ١٩ مايو ١٧٩٨م خـرجت الحملة من مـيناء طولون وقطعت البـحر المتوسط من الغـرب إلى الشرق، وبعد أن احتلت الإسكندرية زحـفت عبر الدلتا إلى القاهرة فدخلها في يوليو، وأرسل بونابرت الجنرال رينيه Reynier

لمطاردة قوات إبراهيم بك في الشرقية، والجنرال ديزيه Desaix لمطاردة مراد بك في الصعيد، ثم لحق بونابرت نفسه بريتيه في مطاردة إبراهيم ولكن الأخير تمكن من الفرار إلى بلاد الشام عن طريق سيناء، وعاد بونابرت إلى القاهرة وعلم في أثناء عودته بنبأ تحطيم الأسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية(١).

وكانت بريطانيا قد أرسلت أسطولاً بقيادة الأميرال نلسون لتعقب الحملة الفرنسية، وفاجأ نلسون الأسطول الفرنسي وهو رابض في خليج أبي قير بعد أن أنزل قوات الحملة في الإسكندرية، واشتبك معه في معركة أدت إلى إغراقه في أول أغسطس ١٧١٨م، وقد كان لمعركة أبي قير البحرية هذه نتائج خطيرة أهمها :

١- كبدت البحرية الفرنسية خسارة جسيمة قضت على كل أمل في إمكان إحيائها، فظل الإنجليز أصحاب السيطرة في البحار.

٢- فرض الإنجليز حصاراً شديداً على الشواطئ المصرية المطلة على البحر المتوسط حتى أصبح من المتعذر تماماً على فرنسا أن ترسل النجدات إلى «جيش الشرق» في مصر.

٣- اضطر الفرنسيون في مصر إلى الاعتماد اعتماداً كلياً في تدبير شئونهم وسد حاجاتهم في هذه البلاد على مواردها الداخلية وحدها، وكان لذلك أكبر الأثر في اتباع بونابرت لما عُرف «بالسياسة الإسلامية الوطنية» التي كان هدفها توفير أسباب الحياة للفرنسيين وترويض المصريين بشتى الأساليب على قبول حكم أجنبي عنهم.

(١) د/ جلال يحيى ، مصر الحديثة، ص٣٨٤.

ولقد استندت تلك «السياسة الإسلامية الوطنية» على دعائم ثلاث:

١- التظاهر باحترام الدين الإسلامي والمحافظة على تقاليد أهل البلاد وعاداتهم الدينية.

٢- محاولة انتزاع المصريين من أحضان الخلافة العثمانية.

٣- إنشاء حكومة وطنية من «عقلاء» وأفاضل المصريين[١].

غير أن هذه السياسة فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق أهداف بونابرت، والدليل على ذلك تلك المقاومة الشعبية العنيفة التي انطلقت تساجل جنوده أينما ساروا أو حلوا في الدلتا والصعيد، ثم الثورة التي قام بها القاهريون في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨م والتي عرفت بثورة القاهرة الأولى.

وكان بونابرت وقت اندلاع الثورة خارج القاهرة، فعاد إليها مسرعاً ونصب المدافع على تلال المقطم لتعاون مدافع القلعة في إطلاق القنابل على حي الأزهر مركز الثورة وشعلتها المتأججة.

ويؤخذ من رواية الجبرتي ومن رواية الفرنسيين أنفسهم أنه في اليوم الثاني للثورة (٢٢ أكتوبر) حين شرع الثوار في مهاجمة مقر القيادة الفرنسية العامة بحي الأزبكية كان الجنود الفرنسيون يهاجمون الجامع الأزهر ثم دخلوه وهم راكبون الخيول وسلبوا ما كان فيه من الودائع وألقوا الكتب والمصاحف على الأرض وداسوها بأرجلهم ونعالهم، وظل الجنود الفرنسيون يحتلون الأزهر حتى ذهب وفد من مشايخه إلى بونابرت يطلبون منه الجلاء عنه فكان ذلك نهاية للثورة التي استمرت ثلاثة أيام (٢١-٢٣ أكتوبر ١٧٩٨م). وانتقم الفرنسيون من سكان القاهرة والضواحي أبشع انتقام، فنهبوا ديار حي

(١) د/ جلال يحيى، المرجع السابق، ص٣٨٤.

الأزهر والأحياء المجاورة، وأعدموا صغار المشايخ الذين حرضوا على الثورة وصادروا ممتلكاتهم، وأحاطوا القاهرة وضواحيها بالحصون والقلاع والمعاقل، وهدموا في سبيل ذلك الشيء الكثير من المنازل والقصور[1].

وكانت هزيمة الأسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية قد شجعت الباب العالي على مهاجمة الحملة الفرنسية في مصر، فأعلن الحرب على فرنسا وأصدر أوامره بإلقاء القبض على القائم بأعمال السفارة الفرنسية وجميع رعايا فرنسا في العاصمة العثمانية وإلقائهم في السجون. ولم تلبث وزارة الخارجية العثمانية أن دخلت مع إنجلترا من جهة ومع روسيا من جهة أخرى في مفاوضات أسفرت عن عقد محالفة دفاعية هجومية بين روسيا وتركيا (٢٥ ديسمبر ١٧٩٨م) وعن عقد محالفة أخرى بين إنجلترا وتركيا (٥ يناير ١٧٩٩م)، وبذا مهد عقد هاتين المعاهدتين لتأليف المحالفة الدولية الثانية ضد فرنسا.

وبينما كانت تجرى إجراءات تزييف تلك المخالفة الدولية كان العثمانيون يقومون في بلاد الشام باستعدادات عدائية ضد الحملة الفرنسية في مصر، مما جعل بونابرت يتخذ قراراً بأن يسبق أعداءه في شن هجوم عليهم قبل أن يهاجموه، فكانت حملته على بلاد الشام (فبراير - يونيو ١٧٩٩م) التي تمكنت من ضرب القوات العثمانية المتجمعة هناك، إلا أنها لم تستطع أن تحطم قوة أحمد باشا الجزار بسبب فشلها في الاستيلاء على عكا. وبعد عودة الحملة إلى مصر انتصر بونابرت في معركة أبو قير البرية (٢٥ يوليو ١٧٩٩م) على قوة عثمانية اتخذت طريقها في رودس إلى مصر، وكان من أهم نتائج هذه الموقعة حصول بونابرت من القائد العثماني مصطفى باشا

(١) عبدالرحمن الجبرتي، المرجع السابق، جـ٣، ص١٨.

الذي وقع في الأسر على معلومات تفيد بأن حرباً عامة في أوربا قد اندلعت ضد فرنسا، فغادر بونابرت مصر سراً إلى بلاده تاركاً قيادة الحملة إلى الجنرال كليبر.

وحين تسلم كليبر القيادة العامة كان«جيش الشرق» ينقسم إلى ثلاثة «أحزاب» هي :

١- الحزب الاستعماري أو حزب مينو، وهو الحزب الذي كان يرفض الجلاء ويصر على بقاء مصر كمستعمرة فرنسية، ويرى أن تشكل سياسة الحملة في مصر على أساس الاستقرار والبقاء على ضفاف النيل .

٢- الحزب المتمرد أو الساخط على بقاء الحملة في مصر بزعامة كليبر، ويرى أن الفشل قد حل بالحملة فعلاً منذ موقعة أبي قير البحرية. وبعد رحيل بونابرت إلى فرنسا قوي شأن هذا الحزب لعاملين أولهما اعتبار رحيل بونابرت دليلاً على تأزم الموقف بالنسبة للحملة في مصر، وثانيهما تولي زعيم الحزب وهو كليبر القيادة العامة للحملة بعد سفر بونابرت . والجدير بالذكر أن أفراد هذا الحزب أخذوا يحملون على بونابرت بعد رحيله ويرددون القول بأن رحيل بونابرت لم يكن بقصد إنقاذ فرنسا بقدر ما كان هروباً من المعركة في مصر، فبونابرت بذلك قد تخلى عن مسئوليته وعن شرفه العسكري ويجب لذلك محاكمته .

٣- الحزب المعتدل الذي كان يرى أنه لا ينبغي على الفرنسيين أن يتركوا مصر إلا إذا أرغموا على ذلك أو أجبرتهم المصلحة الوطنية على التضحية، كأن تهزم فرنسا في أوروبا ويصبح التخلي عن مصر بمثابة الثمن الذي يدفعه الفرنسيون نظير الصلح العام في أوربا، وكان ديزيه على رأس هذا

الحزب[1].

وعلى العموم فبعد رحيل بونابرت إلى فرنسا أقبل كليبر على تصريف الأمور بكل همة، فأعاد تنظيم الحكومة وقسم القطر المصري إلى ثمانية أقاليم إدارية ، وأبقى الدواوين التي أنشأها بونابرت في الأقاليم، كما نظم شئون تحصيل الضرائب وعني بضبط حسابات المديريات المختلفة إلى جانب عنايته بسائر فروع الإدار ة والاهتمام بنشاط ديزيه العسكري في الصعيد.

غير أن وجود كليبر في القاهرة سرعان ما جعله يلمس عن كثب مقدار السخط الذي أثاره رحيل بونابرت الفجائي بين فريق كبير من جنود الحملة وضباطها، والذين كانت لاتزال عالقة بأذهانهم ذكرى الأهوال التي صادفوها في زحفهم الصحراوي على القاهرة، وبات شغلهم الشاغل تدبير كل وسيلة للخروج من هذا المأزق والعودة إلى فرنسا، فكان من أثر ذلك أن بدأ كليبر ينقد مسلك قائده السابق ويتهكم عليه في مجالسه الخاصة تهكماً جارحاً[2].

وكان تحت تأثير هذه العوامل أن بادر كليبر بالكتابة إلى الصدر الأعظم في ١٧ سبتمبر ١٧٩٩م ينفي رغبة فرنسا في انتزاع مصر من تركيا، ويذكر الأسباب التي جعلت فرنسا ترسل حملتها إلى مصر وهي محاولة إلقاء الرعب في قلوب الإنجليز وتهديد ممتلكاتهم في الهند وإرغامهم على قبول الصلح مع فرنسا، بالإضافة إلى الانتقام مما لحق بالفرنسيين من أذى على أيدي المماليك، وتخليص مصر من سيطرة البكوات وإرجاعها إلى تركيا، ثم طلب كليبر من الصدر الأعظم فتح باب المفاوضات من أجل جلاء

(١) الجبرتي، المرجع السابق، جـ٣، ص٢٥.

(٢) عبدالرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ط١، ص٤٤.

الفرنسيين عن مـصر. وقد جرت هذه المفاوضات بالفـعل في مدينة العريش وأسفرت عما يسمى باتفاقية العريش (٢٤ يناير ١٨٠٠م) التي نصت على:

١- جلاء الفـرنسيين عن مـصر بكامل أسلحتـهم وعتـادهم، وعودتهم إلى فرنسا.

٢- هدنة ثلاثة شـهور قـد تطول مدتهـا إذا لزم الأمر، ويتم في أثنائهـا نقل الحملة.

٣- الحـصـول من الباب الـعالي أو حلـفائه - أي إنجلـترا وروسـيـا- على جوازات مرور لضـمان عدم الاعتداء على «جـيش الشرق» في أثناء نقله إلى الموانئ الفرنسية.

٤- تجهيز تركيا أو حلفـاؤها السفن اللازمة لنقل «جيش الشرق» إلى بلاده، على أن تتعهد تركيا وحلفاؤها بعدم التعرض لهذا الجيش بأي أذى.

غير أن الحكومة البريطانية عندما بلغتها أنباء مفاوضات العريش كانت قد اتخذت موقفاً من شأنه تعطيل اتفاقـية العريش عن إبرامها، إذ كانت تخشى من أن يعود «جيش الشـرق» المحاصر في مصر إلى ميـادين القتال في أوربا، فترجح كفة الجيوش الفرنسية ويختل ميزان الموقف العسكري في القارة. ولما كان من المعتقد - في ضوء رسـائل الضباط والجنود الفرنسيين إلى ذويهم في فرنسا، والتي وقعت في أيدي رجال البحرية البريطانية - أن الحملة الفرنسية تصـفى ببطء داخل الأراضي المصـرية فقـد فضلت حـكومة لندن أن يبـقى الفرنسيون في مصر أو يسلموا أنفسهم كأسرى حرب. ولذلك أصدرت في ١٥ ديسـمبـر ١٧٩٩م أوامر صـريحة إلى ا للورد كـيث Keith القائـد العام للأسطول البريطانـي في البحر المتـوسط برفض أي اتفاق أو معـاهدة بشأن

الجلاء عن مصر، طالما كان هذا الاتفاق لا ينص على ضرورة أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كأسرى حرب تسليماً مطلقاً دون قيد أو شرط، فأعد كيث رسالة بهذا المعنى إلى كليبر وصلته في أوائل مارس ١٨٠٠م.

وأمام هذا التحول المفاجئ لم يجد كليبر مفراً من وقف عملية الجلاء التي كان قد بدأها تنفيذاً لاتفاقية العريش، ثم أسرع في صبيحة يوم ٢٠ مارس ١٨٠٠م بالزحف على رأس جيشه لوقف تقدم العثمانيين الذين وصلت طلائعهم إلى المطرية على مسافة ساعتين من القاهرة، فوقعت معركة هليوبوليس (عين شمس) التي امتد ميدانها من المطرية حتى جهات الصالحية، وهزم الفرنسيون فيها العثمانيون هزيمة شديدة. وفي أثناء معركة هليوبوليس كان فريق من جيش الصدر الأعظم وبعض عناصر المماليك قد تسللوا إلى داخل القاهرة وأثاروا أهلها على الفرنسيين، فكانت ثورة القاهرة الثانية التي استمرت مدة شهر تقريباً من ٢٠ مارس إلى ٢٠ أبريل سنة ١٨٠٠م[١].

ولم يستطع كليبر إخماد الثورة إلا بعد التجائه إلى العنف ، فدك القاهرة بالمدافع من كل جانب، وشدد الضرب على حي بولاق حيث تركزت الثورة فاندلعت ألسنة النيران في كل مكان منه، والتهمت الحرائق عدداً كبيراً من الوكائل والخانات، فلم يجد سكان بولاق مفراً من التسليم، وتلاهم سكان الأحياء الأخرى. وتولى مشايخ الأزهر الوساطة وأخذوا من كليبر العفو الشامل والأمان، ولكنه ما لبث أن غدر بالقاهريين بعد أن أخمدت الثورة، وكان اقتصاصه منهم رهيباً شديداً فأعدم بعضهم وفرض غرامات فادحة على كثير من العلماء والأعيان، كما فرض المغارم على أهل القاهرة جميعاً،

(١) الجبرتي، المرجع السابق، جـ٣، ص٢٥-٣٠.

ولم يستثنِ منهم الطبقات الشعبية الكادحة «كالزياتين والمزينين والحواة والقرداتية والدلالين».

وانصرف كليبر بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية إلى إجراء بعض الإصلاحات الإدارية والمالية ، إلا أنه لم يمض أقل من شهرين على إخماد الثورة حتى اغتيل كليبر في ١٤ يونيو ١٨٠٠م بطعنة قاتلة من أحد طلبة الأزهر السوريين، وهو سليمان الحلبي، ومن المعتقد أن السلطان العثمانية كانت لها يد في مصرع كليبر وفي ١٧ يونيو احتفل «جيش الشرق» احتفالاً رهيباً بتشييع رفات كليبر، وبعد دفن الجثة أعدم سليمان الحلبي وآلت القيادة العامة للحملة إلى الجنرال مينو باعتباره أكبر ضباط الحملة سناً[١].

ولما كان مينو من معارضي الجلاء عن مصر فقد عني بشئون البلاد عناية فائقة، فنظم الحكومة المركزية في القاهرة والحكومات الإقليمية في المديريات، واهتم بشئون الزراعة والصناعة والتجارة. وأدى اهتمامه بالزراعة إلى العناية بالري بما في ذلك إصلاح القنوات وإقامة الجسور وإنشاء حدائق للتجارب ولزراعة النباتات المجلوبة من فرنسا والاستكثار منها ، إلى جانب التوفر على العناية بأمر النباتات التي تنمو بالبلاد نفسها. وكان مينو يأمل من ذلك كله إلى دعم أركان تلك المستعمرة الناجحة التي أراد تأسيسها في مصر، ولما كان الاتصال بين فرنسا ومصر أصبح ممكناً بصورة ظاهرة فقد استطاع مينو بفضل ذلك أن يصدر الأوامر اليومية أو البلاغات التي حملت إلى «جيش الشرق» أخبار الانتصارات الفرنسية والهدنة التي عقدتها الحكومة الفرنسية مع النمسا والصلح الذي وقعته مع روسيا، وكان لهذه الأخبار المطمئنة أثر كبير في نفوس جند الحملة لدرجة أن مينو كاد ينجح في

(١) المرجع نفسه، ص٣٠.

بث روح الطمأنينة والهدوء بين جند الحملة، ومكافحة التذمر والقلق، وتعويد الجند على الرضوخ لمطالب السياسة التي فرضت عليهم البقاء في مصر، حتى ظهر كأنما «جيش الشرق» قد بدأ يألف العيش في مصر.

غير أن ذلك كله لم يستمر طويلاً فقد فشلت في النهاية هذه الجهود الكبيرة التي بذلها مينو في سبيل توطيد أركان المستعمرة الجديدة. وكان من أهم أسباب هذا الفشل المعارضة الشديدة التي أثارها أكثر قواد الحملة ضد مينو من جهة، وتبدل سياسة إنجلترا إزاء «جيش الشرق» من جهة أخرى .

فقد كان مينو على علاقات سيئة مع كبار قواد الحملة، كما أنه اتخذ موقف المعارضة الصريحة من سياسة سلفه كليبر، وصار يحرص في كل مناسبة على إظهار تمسكه بالولاء لبونابرت حتى بات يُعد من «البونابرتيين». فأدت هذه «البونابرتية» إلى زيادة شكوك قواد الحملة في أغراض مينو وغاياته، لأنهم اعتبروها قائمة على التعلق المزيف وحسب. ثم تركزت المعارضة ضد سياسة مينو الاستعمارية فانقسم «جيش الشرق» إلى فريقين: الأقلية (الاستعماريون) وهي التي عضدت قائد الحملة، والأكثرية (أنصار الجلاء عن مصر) ويعرفون باسم (الكليبريين) باعتبار أن كليبر يمثل سياسة الجلاء، أو على الأقل عدم الموافقة على إمكان تأسيس مستعمرة فرنسية في هذه البلاد. وقد وجد قواد الحملة المعارضون في إصلاحات مينو ومشروعاته مآخذ عدة، فصاروا ينقدونها بشدة، بل أن منهم من ذهب في النهاية إلى اعتبار مينو- بسبب هذه الإصلاحات وغيرها- غير كفء لتولي منصب القيادة العامة[1].

(١) الجبرتي، جـ٣، ص٩١-٩٤.

وبينما كانت تتسع شقة الخلاف بين مينو وبين كبار القادة المعارضين تبدلت السياسة الإنجليزية إزاء « جيش الشرق» إذ عدلت حكومة لندن عن التمسك ببقاء الفرنسيين في مصر أو تسليمهم كأسرى حرب إلى اتخاذ الوسائل العسكرية الكفيلة بإخراج «جيش الشرق» من مصر دون إبطاء، ومهما يكلفها إجلاؤه عنها من جهد وتضحيات عظيمة. وفي سبتمبر ١٨٠٠م نوقشت هذه المسألة في مجلس الوزراء البريطاني، وقر الرأي على الاشتراك بصورة جدية مع العثمانيين في عملياتهم العسكرية ضد الفرنسيين في مصر.

ووضع الإنجليز والعثمانيون خطة لمهاجمة مصر من نواح متعددة: من ناحية الشمال بجيش إنجليزي تركي، ومن ناحية الشرق بجيش تركي، ومن الجنوب بقوة حربية من الهند تهاجم مصر من ناحية البحر الأحمر. وقد وصلت هذه الحملات كلها واشتركت في القتال ماعدا الحملة الهندية الإنجليزية التي نزلت بالفعل في القصير ومنها إلى قنا وأسرعت بالزحف شمالاً تجاه القاهرة، لكنها وصلت متأخرة لأن العملات العسكرية كانت قد انتهت، واضطر مينو إلى التسليم في سبتمبر ١٨٠١م بشروط اتفاقية العريش.

وهكذا اضطر الفرنسيون إلى مغادرة مصر بعد احتلال استمر زهاء ثلاث سنوات، وتضافرت عوامل عدة لإرغام المحتلين الفرنسيين على الخروج من مصر في النهاية، منها تحطيم أسطولهم في معركة أبي قير البحرية، وسيطرة الإنجليز البحرية في البحر المتوسط، وتشديدهم الحصار على الشواطئ المصرية، مما أعجز الحكومة الفرنسية عن إرسال النجدات والإمدادات إلى «جيش الشرق» في مصر، وانضمام الدولة العثمانية إلى أعداء فرنسا،

والانقسام الذي حدث في صفوف الحملة وظهرت بوادره منذ بدأ جيش بونابرت زحفه الشاق من الإسكندرية إلى القاهرة، ثم استفحل أمره بعد رحيل بونابرت وخصوصاً عقب مصرع كليبر وإبان قيادة مينو للحملة ، وأخيراً كفاح الشعب المصري ضد الاحتلال الفرنسي، ذلك الكفاح الذي تمثل في ثورتي القاهرة الأولى والثانية، وفي الثورات التي اشتعلت في الدلتا، وفي المقاومة التي اشتدت في الصعيد. ودون أدنى شك كان لمقاومة المصريين للحكم الفرنسي بالغ الأثر في زعزعة أركانه، وفي عجز الفرنسيين عن بلوغ غايتهم وتنفيذ أغراضهم، وانهيار آمالهم في تشييد تلك «المستعمرة الجميلة» التي كانوا يحلمون باتخاذها نواة لإمبراطوريتهم الاستعمارية الجديدة في الشرق(١).

ومع أن الحملة فشلت في تحقيق أغراضها العسكرية إلا أن نتائجها السياسية والعلمية كانت كبيرة:

١- مهدت الحملة للقضاء على النظام العثماني المملوكي في مصر، وزعزعت الدعائم العسكرية والسياسية لهذا النظام بإضعاف عنصريه الأساسيين : السيطرة العثمانية والاستبداد المملوكي. وكان المصريون قبل مجيء الحملة لا يشكون في قوة السلطنة العثمانية وبكوات المماليك وقدرتهم على حماية بلادهم، فإذا بهم يرون مدافع الفرنسيين وقد عصفت بهم عصفاً، فتسرب الشك إلى نفوس المصريين في قوة النظام الذي خضعوا له قروناً، وبدأوا يفقدون إيمانهم به، الأمر الذي مكن رجلاً مغامراً من استغلال الموقف كله لصالحه، ألا وهو محمد علي.

(١) د/ محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص١٨٨.

٢- هزت الحملة المفاهيم الفكرية والاجتماعية التي كان المجتمع المصري يخضع لها في القرون السابقة، ومهدت بذلك لحركة الانقضاض عليها والعمل على تغييرها.

٣- تجحت الحملة في توجيه أضواء العلم الحديث إلى ماضي مصر وحاضرها بفضل الدراسات التي قام بها علماؤها، فقد عاش هؤلاء في مصر عيشة دأب وبحث وتنقيب، وانتشر أفرادهم وجماعاتهم في طول البلاد وعرضها يدرسون آثار البلاد القديمة وتاريخها، وطبيعة أرضها وأجناسها، وحيواناتها وطيورها، وغلاتها الزراعية، وصناعاتها وتجارتها، وعادات أهلها، وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية التي اشتمل عليها كتاب علماء الحملة المشهور« وصف مصر» Description de L'Egypte .

٤- فتحت الحملة حقبة طويلة من التنافس الاستعماري الفرنسي الإنجليزي على مصر، وهو تنافس عرف في التاريخ باسم «المسألة المصرية»[١].

(١) عبدالرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ط١، ص١٤٤.

obeikandl.com

بداية المسألة المصرية وحملة فريزر:

لم يكن معنى خروج الفرنسيين أن السلام قد عاد إلى مصر، والسبب في ذلك أن استقرار الأحوال في هذه البلاد كان مرتهناً بتقرير السلام العام في أوربا من جهة، ومتوقفاً على قيام الحكومة الموطدة القوية في مصر ذاتها من جهة أخرى. أما عن الأمر الأول فقد ظل النضال مستمراً بين فرنسا وبين إنجلترا وحلفائها مدة طويلة، حتى انتصر الإنجليز وحلفاؤهم على نابليون في معركة ووترلو Waterloo عام ١٨١٥م . وفي أثناء هذا النضال ظلت مصر تحتل مكاناً ظاهراً من تفكير ومجهودات السياسيين والعسكريين من كلا الفريقين بصورة جدية على الأقل حتى عام ١٨٠٧م، هذا بينما استطاعت الدولة العثمانية ذاتها أن تنجو بأعجوبة من أشد الأخطار التي تعرضت لها وكانت تهدد كيانها بين عام ١٧٠٧م-١٨١٢م، وكان السبب في خلاصها انفصام العلاقات بين روسيا وفرنسا، ثم انصراف نابليون إلى مواصلة النضال القاري العنيف الذي انتهى بخلعه ونفيه.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الحوادث جميعها سواء ما وقع منها قبل عام ١٨٠٧م أو بعد عام ١٨٠٧م كانت ذات أثر فعال - بفضل ما نجم عنها من عوامل أثرت على مجرى الوقائع في مصر - في ظهور محمد علي[١] ، وقد شاهد الأخير الفوضى التي حلت بالبلاد إثر جلاء الفرنسيين عنها، كما رأى النضال الشديد بين السلطات الثلاث التي خلفتها الحملة في مصر، وهي

(١) ولد محمد علي في قولة عام ١٧٦٩م من أبوين فقيرين، وتعلم أساليب التجارة في صغره، ثم تزوج من إحدى قريبات حاكم قولة وكانت أرملة ذات ثروة فأنجب منها إبراهيم وطوسون وإسماعيل، وتاجر في الدخان إلى أن أرسل ضمن القوة التي رأت الحليفتان تركيا وإنجلترا إرسالها إلى مصر عام ١٨٠١م لإخراج الفرنسيين من البلاد. وكان بسبب بلائه في المعارك التي اشترك فيها أن رُقي إلى رتبة قائد، ألحق بمعية محمد خسرو باشا أول وال عثماني بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر.

قوات الإنجليز والعـثمانيين والمماليك من أجل الاستئـثار بالسلطة والنفوذ، فقرر الاستفادة من هذه الظروف واستخدامها لمصلحته[١].

وكان من المنتظر بعد جلاء الفرنسيين أن يعظم رجال البكوات المماليك في أن تعود الأمـور إلى نصابها حـتى يستأثروا من جديـد بكل سلطة ونفوذ في حكم البلاد ويستعيدوا مكانتهم السـابقة التي كانت لهم قبل مجيء الحملة. والواقع أن هذا كان غرضهم الثابت الذي عملوا على تحقيقه في المدة التالية، غيـر أن هذه الرغبـة سرعان مـا اصطدمت برغبـة أخرى كانت لاتـقل عنها صلابة وعناداً وهي رغـبة صـاحب السلطان الشرعي - أي البـاب العالي- الذي أراد انتهـاز ضعف المماليك على أيدي الحـملة الفرنسيـة كي يستعـيد نفوذه الفعلي في البـلاد، ويشرف على حكومتها إشـرافاً وثيقاً، كمـقاطعة عادية من مـقاطعات الدولة الـعثمانـية. وكان من أثر رغـبة العثـمانيين في التخـلص من المماليك وتدبيـر المكائد للقضـاء عليهم أن أنعـدم كل أمل في إمكان حدوث التفاهم بين العثمانيين والبكوات المماليك، بل أن هذه المكائد كانت مـؤذنة في الحقـيقة ببـداية الحرب الأهلية وظهـور عهـد من الفوضى السيـاسية في البـلاد، جعل من المتعـذر قيام حكـومة موطدة قـوية تستطيع الدفاع عن مصر ضد أي غزو أجنبي جديد، كما أفسح المجال لتدخل كل من الدولتين المتنافستين- أي فرنسا وإنجلترا- في شئون البلاد لخدمة مصالحهما.

فمع أن فـرنسا اضطرت إلى الجلاء عن مـصر في أكتـوبر عام ١٨٠١م ثم عقـدت الصلح في أميـان مع إنجلترا في ٥٢ مـارس عام ١٨٠٢م ونص هذا الصلح على ضرورة المحـافظة على كيـان الإمبراطورية العـثمانيـة وضرورة جلاء الحملة الإنجليـزية عن مصر فقد ساء فـرنسا أن ترى الإنجليز لا يزالون

(١) د/ محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة ١٩٤٨، ص٢١.

مـرابطين بقواتهـم في البلاد. كـذلك حـرصت فرنسـا على إبقـاء صلاتهـا التجارية والسياسة مع مصر عن طريق استمالة جماعة من البكوات المماليك إلى تأييد نفوذها . ولذا أرسل القنصل الأول (بونابرت) بعد عقد الصلح مع إنجلترا الضابط سبـستياني Sebastiani في بعثة إلى مصر، الغرض منها إقناع الإنجليز بتعجـيل جلائهم، ثم السعي لعقد السلام بين الباشـا العثماني وبين البكوات المماليك، وإظهار مقـدار ما يكنه بونابرت من صـداقة للمـشايخ المصـريين دون توريط حكومة القنصل الأول بأيـة ارتباطات مـعهم، فـقام سبـستياني بهـذه المهمة وأرسل تقـريراً مطولاً نشرته حكومتـه في يناير عام ١٨٠٣م[١] .

وكان لهذا التـقرير أهمية عظيمة بـفضل ما اشتمل عليه من مـسائل كان أظهرها أن الباشا العثماني محمد خسرو يصر على مواصلة حرب الفناء ضد المماليك وأن المماليك يصرون من جانبهم علـى ضرورة استعادة مـراكزهم السابقة، ويطلبون من فـرنسا أن تتوسط لهم في ذلك، وكان على رأس هذه الجماعـة: عثمان بك البرديسي. وإلى جـانب ذلك تناول تقرير سبسـتياني بحث أحوال جيش الاحتلال الإنجليزي ثم الجـيش العثماني الموزع بين ثغور البلاد ومـدنها الهامة. وكـان لذيوع هذا التقرير ومعـرفة ماجاء به في تـركيا وإنجلترا آثار خـطيرة؛ ذلك أن محـتوياته كـانت تدل على أن فرنسـا ماتزال مهتمة بأمر مصر، بل ساد الاعتقاد بأن فرنسا لاتزال ذات أطماع صريحة في امتلاك البـلاد مرة أخرى، وقد أثر هذا الاعتـقاد على سياسـة كل من تركيا وإنجلترا نحو فـرنسا تأثيراً مباشـراً ، ثم ساعد ذيوع هذا الاعتقـاد أن اهتمام القنصل الأول بمصر ما لبث حتى اتخـذ شكلاً عملياً في أوائل عام ١٨٠٣م

(١) د/ جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٤٧-٥٠.

حين تم تعيين ماثيو لسبس Mathieu Lesseps مندوباً تجارياً للجمهورية الفرنسية في مصر، يعاونه مواطن آخر في هذه المهمة هو دروفتي Drovetti[1].

وكانت مهمة ماثيولسبس أن يؤكد لأصحاب السلطة الشرعية في البلاد إخلاص وصداقة الحكومة الفرنسية، وأن يسعى حتى ينال احترام وثقة الحكام الذين ينوبون عن السلطان العثماني في حكم هذه البلاد، وذلك بأن يتجنب التدخل في المنازعات القائمة بينهم وبين المماليك. ووجد ماثيولسبس عند وصوله إلى الأسكندرية في يونيو ١٨٠٣م أن الإنجليز قد غادروا البلاد منذ شهر مارس الماضي، وأن أصحاب السلطة الفعلية هم الجنود الألبان بقيادة محمد علي[2]. ولما جاء ماثيولسبس إلى القاهرة لاحظ أن الوكلاء الإنجليز كانوا لا يقلون نشاطاً عن الفرنسيين في استمالة جماعة من المماليك لتأييد مصالحهم، وأمكنه من جهة أخرى أن يطمئن إلى انحياز جماعة أخرى من المماليك نهائياً إلى جانب فرنسا بزعامة البرديسي وإبراهيم بك، ثم شاهد اجتماع كلمة المماليك عموماً ومحمد علي على الخلاص من الباشا الجديد (علي باشا الجزائرلي) حينما علموا بعزمه على الحضور إلى

(1) Dodwell, H.M., The Founder of Modern Egype, London 1931, pp. 67-70

(٢) كان الباشا العثماني محمد خسرو رجلاً لا يدري شيئاً من فنون الحرب والسياسة والإدارة، فحاول أن يستأثر بالسلطة عن طريق الوقيعة بزعماء الألبان الذين تعذر عليه إخضاعهم لسلطته، ولكن الألبان سرعان ما ثاروا عليه في القاهرة بسبب تأخر رواتبهم، وأرغموه على الفرار من القاهرة إلى دمياط، ونادى الجند بظاهر باشا قائمقاماً في أوائل مايو ١٨٠٣م، وعندما عجز الأخير عن دفع مرتبات الجند قتله هؤلاء في أواخر الشهر نفسه وخلصت قيادة الألبان لمحمد علي، ولم يلبث أن ذهب البرديسي إلى دمياط واقتاد محمد خسرو إلى القلعة فظل معتقلاً فيها.

القاهرة، وانتهى الأمر بأسره وقتله في يناير عام ١٨٠٤م .

غير أن ماثيولسبس لم يلبث أن وجد عرضاً آخر، ومن جانب آخر غير بكوات المماليك، ذلك أن محمد علي سرعان ما أدرك هو كذلك فائدة الاستعانة بالنفوذ الفرنسي لتحقيق غرضين واضحين: أولهما التخلص من أعدائه - وعلى وجه الخصوص جماعة المماليك المنحازين إلى جانب إنجلترا بزعامة الألفي بك- وثانيهما تصحيح مركزه حيال الباب العالي بعد أن اشترك في الحوادث الأخيرة التي أفضت إلى اعتقال محمد خسرو في القلعة ثم إلى قتل علي باشا الجزائرلي. ومع ذلك فإن فرنسا لم تستطع الإفادة من هذه الظروف المواتية لتأييد نفوذها في مصر، ومرد ذلك إلى أسباب عدة كانت مرتبطة بأغراض فرنسا السياسية المباشرة من جهة، وبموقف ماثيولسبس نفسه من محمد علي، وبما كانت تبذله إنجلترا من مساع للتأثير بصورة واضحة على مجرى الحوادث في مصر بفضل السياسة التي اتبعتها في هذا الحين، وكانت سياسة إيجابية عملية وتختلف اختلافاً كبيراً عن سياسة فرنسا التي كانت سلبية في جوهرها[١].

فقد كان كل ما اهتم به بونابرت من الشئون المصرية في السنوات القليلة التالية لجلاء الفرنسيين مباشرة لا يعدو حمل إنجلترا على التعجيل بسحب جنودها من البلاد، ومحاولة إنشاء الصلات الودية مع المماليك لخدمة مصالح فرنسا التجارية، ثم مراقبة الإنجليز بعين السهر واليقظة بعد صلح أميان، حتى لا يفعلوا كما فعل الفرنسيون أنفسهم من قبل وينزلوا حملة إنجليزية بالبلاد تهدد مصالح فرنسا في البحر المتوسط الشرقي. وكان موقف الحكومة الفرنسية سلبياً إزاء عروض طائفة المماليك الذين كانوا موالين

(١) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص١٧٨-١٧٩.

لفرنسا، فقد اكتفى بأن صار يبذل لهؤلاء الوعود بمساعدتهم في مصر، وبالسعي في الأستانة لإزالة العداء المستحكم بينهم وبين الباب العالي .

تلك كانت سياسة فرنسا السلبية نحو مصر خصوصاً في عامي ١٨٠٣م ١٨٠٤م والتي كانت السبب الأكبر في فشل ماثيولسبس في مهمته، إذ لم يستطع الوكيل الفرنسي أن يحصل على نتائج فعلية من مساعيه في مصر، لأن التعليمات التي أعطتها له حكومته منعته من التورط مع المماليك المنحازين إلى جانب فرنسا بأية ارتباطات عملية، ولأنه عجز كذلك عن إدراك أن السلطة في مصر لا مفر من نصيب محمد علي عاجلاً أو آجلاً، فلم يقبل ماثيولسبس على تأييده حتى غادر البلاد في خريف عام ١٨٠٤م والواقع أن الوكلاء الفرنسيين ظلوا بعد رحيل ماثيولسبس نفسه إلى فرنسا لا يغيرون مسلكهم نحو محمد علي، واستمر الحال على ذلك حتى نودي بمحمد علي والياً على مصر في مايو عام ١٨٠٥م، وعندئذ بدأوا يبدلون من سياستهم نحوه .

وكانت السياسة الإنجليزية على عكس الفرنسية سياسة إيجابية، وترتد هذه السياسة الإنجليزية في أصولها القريبة إلى معاهدة التحالف التي عقدتها إنجلترا مع تركيا في ٥ يناير ١٧٩٩م، وكان سبب إبرامها رغبة الإنجليز في إخراج الفرنسيين من مصر، ثم تعطيل مشروعات بونابرت في «الشرق» عموماً. فقد ضمن إنجلترا لتركيا في هذه المعاهدة احتفاظها بجميع ممتلكاتها كما كانت قبل الغزو الفرنسي، أي إرجاع مصر بعد طرد الفرنسيين منها إلى حظيرة الإمبراطورية العثمانية ، وأكد الإنجليز هذه الرغبة بعد ذلك. وعندما نصت معاهدة الصلح في أميان في ٢٥ مارس ١٨٠٢م بين إنجلترا وفرنسا على مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، وضرورة جلاء الحملة

الإنجليزية عن هذه البلاد بات انسحاب القوات الإنجليزية من مصر أمراً لا مناص منه[1].

ومع ذلك فإن أحداً لم ينظر إلى صلح أميان إلا كهدنة مسلحة فحسب، ووجدت إنجلترا لذلك أنه من الواجب عليها قبل أن تجلو عن مصر نهائياً أن تتحقق من أمرين: أولهما أن فرنسا لن تستطيع إنزال قوات جديدة في مصر، وثانيهما أن يصبح في استطاعة تركيا الدفاع بصورة جدية عن مصر، وأن تستطيع البلاد ذاتها منع الفرنسيين من غزوها. وقد ظلت الرغبة في تحقيق هذين الأمرين توجه السياسة الإنجليزية طوال المدة التي سيطر في أثنائها الخوف من مشروعات بونابرت «الشرقية» على تفكير رجال السياسة والحرب في إنجلترا، وبخاصة عندما كان جلاء الإنجليز من البلاد معناه أن أمر الدفاع عنها سوف يعهد به إلى العثمانيين الذين برهنت الحوادث في النضال السابق على عجزهم منفردين دون معاونة عن طرد الفرنسيين من مصر، وقد ساور العسكريين الإنجليز القلق بسبب ذلك .

وكان من رأي العسكريين الإنجليز من وقت مبكر أن البكوات المماليك وحدهم- لما كان لديهم من قوات عسكرية مدربة- هم الذين في وسعهم الدفاع عن البلاد ضد أي غزو يأتي من جانب فرنسا في المستقبل. ولذلك تقدم العسكريون الإنجليز - في أثناء النضال لطرد الفرنسيين من مصر في مايو ١٨٠١ على ما يرجح - بمشروع ارتكزت قاعدته الأساسية على استرجاع البكوات المماليك لجميع امتيازاتهم وحقوقهم التي تمتعوا بها قبل مجيء الحملة الفرنسية، ثم وضع حكومة البلاد الفعلية في أيديهم، مع بقائهم تحت سيادة تركيا الاسمية التي يمثلها رسمياً وجود الباشا العثماني في

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص١١٥.

مصـر، ودفع مال الميـري للباب العـالي، وذلك في نظير أن يقـوم البكوات المماليك بالدفاع عن البلاد بعد جلاء القوات الإنجليزية عنها[1].

على أنه حـتى يمكن تنفـيذ هذا المشـروع لم يكن هناك مـفر من التـوصل مبدئياً إلى اتفاق بين الباب الـعالي وبين البكوات المماليك بالطرق السليمة، كما أنه كان ضرورياً أن يقتنع السيـاسيون الإنجليز إلى جانب العسكريين بأن البكوات هم الذين في قدرتهـم حقيقـة أن يدافعوا عن البلاد. وفي شـهري يناير وفـبرايـر من عام ١٨٠٢م وافـقت الحكومـة الإنجليزية نـهائيـاً على أن البكوات هم الذين في وسعـهم الدفاع عن مصر، كمـا وافقت على ضرورة السـعي لدى البـاب العـالي في سـبـيل التـوصل إلى اتفـاق ودي بينه وبين البكوات الموالين لإنجلترا، والذين بدأت المحاولات من أجل استمالتهم إلى جانب إنجلترا من أيام النضال لإخراج الفرنسيين من مصر.

ونشطت السياسة الإنجليزية بالفعل في كل من الأستانة والقاهرة من أجل التـوصل إلى اتفـاق سـلمي بين البـاب العـالي وبكوات المـمـاليك الموالين لإنجلترا، حتى يقوم الأخيرون بالدفاع عن مصر، ولكن دون جدوى. ذلك أن الباب العالي رضي فقط بأن يعطي بكوات المماليك حق الإقامة في أسوان فحسب، ورفض البكوات من جانبهم هذا العرض. وعلاوة على ذلك فقد فشل بكوات المماليك في أن يجـمعوا كلمتهم، فظلت «الجماعـة الفرنسية» تعتمد على فرنسا في تحقيق أطمـاعها، على حين ظلت «الجماعة الإنجليزية» تثق بالوعود التي يبذلها الإنجليز للوسـاطة بينهم وبين الباب العالي. واقترن إخفاق مـساعي الإنجليز في التوفيق بين البـاب العالي وبين بكوات المماليك

(١) د/ السيد رجب حراز، تاريخ مصر الحديث، القاهرة ١٩٧٠، ص٣٥-٤٠.

على نشر تقرير سبستياني وذيوع الاعتقاد بسبب ذلك أن فرنسا ماتزال طامعة في احتلال مصر. أضف إلى ذلك أن مسيت Missett - وهو الوكيل الإنجليزي الذي ظل في مصر بعد جلاء الإنجليز عنها - كان لا يتوانى لحظة في إظهار مخافه من نتائج ما يبديه الوكلاء الفرنسيون من نشاط في البلاد، وانحياز جماعة البرديسي إلى فرنسا نهائياً، واستعداد جماعة أخرى من المماليك بزعامة إبراهيم بك للترحيب بالفرنسيين إذا استطاع هؤلاء أن ينزلوا إلى الإسكندرية مرة ثانية فيقبلوا عندئذ حماية فرنسا[1].

وكان من أثر هذه المخاوف والاحتمالات جميعها أن ظهر في الدوائر الإنجليزية منذ شهر أكتوبر عام ١٨٠٣م على الأقل مشروع صريح يرمي إلى شد أزر بكوات المماليك والاعتماد عليهم في الدفاع عن البلاد بسبب عجز العثمانيين، ويرمي كذلك إلى احتلال الإسكندرية كخطوة لا غنى عنها لإمكان الدفاع عن البلاد إذا حدَّث الفرنسيون أنفسهم بغزو مصر مرة ثانية.

وأدت الفوضى السياسية التي سبقت المناداة بولاية محمد علي إلى ازدياد مخاوف الإنجليز من وقع البلاد فريسة سهلة في أيدي الفرنسيين عند غزوها. وكان استلام محمد علي لأزمة الحكم في القاهرة (مايو ١٨٠٥م) مصدر قلق مستمر للحكومة الإنجليزية عندما رفض وكيلها مسيت أن يرى في وصول محمد علي إلى الولاية باعثاً على استتباب الأمور في مصر، ومن عوامل قيام الحكومة الموطدة التي تستطيع دفع الغزو الفرنسي عن البلاد. ولما كان مسيت يعتبر محمد علي من أكبر الموالين لفرنسا فقد اتجهت جهوده إلى محاولة توثيق صلاته بالمماليك الموالين لإنجلترا بزعامة الألفي، والاعتماد عليهم في تعطيل مشروعات المماليك الموالين لفرنسا، وفي

(١) د/ السيد رجب حراز، تاريخ مصر الحديث، ص٤٥-٤٧.

تعطيل حركة محمد علي نفسه. ولكن السلطان العثماني ما لبث أن أصدر في سبتمبر ١٨٠٦م فرماناً بتثبيت محمد علي في الولاية. وهكذا وجد مسيت أن الموقف قد تحول بصورة حاسمة في مصلحة محمد علي .

ولم يكن الفشل من نصيب السياسة الإنجليزية في مصر فقط، بل أخفقت جهود الإنجليز كذلك في الأستانة، فمع أن تركيا كانت تريد التزام خطة الحياد في النزاع بين فرنسا وأعدائها أولاً، ثم جددت محالفتها مع روسيا منذ سبتمبر ١٨٠٥م بعد إعلان الحرب الأوربية في يوليو، وشرعت كذلك في تجديد مخالفتها مع إنجلترا لم تلبث أن اضطرت إلى تغيير موقفها من فرنسا بمجرد أن ذاعت أنباء الانتصارات التي أحرزها نابليون على النمسا، لأن هذه الانتصارات سببت خوف تركيا من فرنسا خوفاً شديداً. وفي أوائل فبراير ١٨٠٦م اعترف الباب العالي بلقب نابليون الأمبراطوري رسمياً، وشعر السفير الإنجليزي في الأستانة بضرورة دعوة الأسطول الإنجليزي إلى المياه العثمانية لكي يساعده على تأييد مركزه واستعادة هيبة دولته لدى الباب العالي، وتحرجت الأمور بين تركيا وروسيا لدرجة أن قيام الحرب بين الدولتين صار متوقعاً في سبتمبر ١٨٠٦م، وقررت الحكومة البريطانية في هذه الظروف أن تقوم بعمل حاسم ضد تركيا[١].

وعلى ذلك فقد أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها في نوفمبر ١٨٠٦م لقيام قسم في أسطولها في البحر المتوسط إلى المياه العثمانية بقيادة دكورث Duckworth لتأييد الإنجليز في مفاوضاته، وللقيام بالعمل الحربي في حالة فشل هذه المفاوضات، ثم أصدرت في الوقت نفسه أوامر مشابهة إلى قواتها في صقلية لإرسال حملة أخرى إلى المياه المصرية لتنفيذ مشروع احتلال

(١) د/ جلال يحيى، مصر الحديثة، ص٣٧٥.

الإسكندرية وهي الحملة التي ترأس قواتها البرية الجنرال فريزر Fraser. وكانت الأوامر التي ظهرت لحملة فريزر صريحة في أن الغرض منها إنما هو احتلال الإسكندرية فقط لمنع نزول الفرنسيين فيها، وليس الغرض فتح مصر. ووصلت حملة فريزر إلى الإسكندرية يوم ١٦ مارس ١٨٠٧م واستسلم أمين أغا حاكم الإسكندرية التركي في ٢٠ مارس ووافق على أن ينتقل هو وسائر موظفي الحكومة وجميع العسكر في السفن العثمانية إلى ميناء تركي بسلاحهم وعتادهم كأسرى حرب.

وكان فريزر بعد استيلائه على الإسكندرية لايريد القيام بعمليات عسكرية جديدة لاعتقاده بأن القوات التي لديه لاتكفي لاحتلال الإسكندرية، ثم الاشتباك في معارك جديدة مع العدو، لاسيما وأن بكوات المماليك (جماعة الألفي المتوفي)[1] لم يستقبلوا جيش الحملة أو يتقدموا لمعاونتها بعد استيلائها على الإسكندرية، على خلاف ما كان يؤكده مسيت قبل حضور الحملة. وطلب فريزر من الأخير أن يكتب إلى البكوات ليستعجلهم في الحضور، وفي ٢٢ مارس بعث مسيت إلى البكوات برسالة أبلغهم فيها نبأ استيلاء الإنجليز على الإسكندرية، وطلب منهم إرسال شخص يثقون فيه ليبسط مطالبهم أمام قائد الحملة. ولم ينتظر مسيت يعتقد أن احتلال الجيش البريطاني لرشيد ودخوله في عمليات عسكرية نشيطة من شأنه أن يدفع البكوات إلى العمل ويكون حافزاً لهم على التعجيل بالحضور في الصعيد[2].

(١) كان الألفي قد توفي في ٢٧ يناير عام ١٨٠٧م وسبقه عثمان البرديسي في ١٩ نوفمبر عام ١٧٠٦م.

(٢) د/ جاد طه، المرجع السابق، ص٥٠-٥١.

ولكن فريزر تردد في أول الأمر في إرسال حملة إلى رشيد، لأن ذلك يتعارض مع التعليمات الصادرة إليه والتي طلبت منه احتلال الإسكندرية فقط. وسرعان ماغير فريزر رأيه بسبب إلحاح مسيت المستمر، وبرر لوزير الحربية البريطانية مخالفته للتعليمات التي لديه واصداره الأوامر بالزحف على رشيد بعدة أسباب منها :

١- الاعتقاد بأن جنود الحملة في الإسكندرية معرضون لخطر الموت جوعاً إذا لم يحتل رشيد والرحمانية.

٢- انشغال محمد علي بنزاعه مع بكوات المماليك وعدم توقع مساعدة الشعب له إذا حاول الدفاع عن رشيد.

٣- الاعتقاد بأن نجاح هذه الحملة سيحمل البكوات على النزول من الصعيد لمؤازرة جيش الاحتلال.

وعلى ذلك ففي ٢٩ مارس أرسل فريزر من الإسكندرية قوة تتألف من ١٤٠٠ جندي للاستيلاء على رشيد، وهناك أصيب الإنجليز في ٣١ مارس بهزيمة كبيرة واضطروا إلى التقهقر إلى الإسكندرية عن طريق أبي قير. وحاول فريزر أن يمحو أثر هذه الهزيمة و«استعادة شرف بريطانيا وسمعتها العسكرية»، فأرسل حملة ثانية تتألف من ٢٥٠٠ جندي، ولكنها أخفقت كالأولى، فاتخذ الإنجليز مواقعهم في الحماد، وهناك انتظروا من غير طائل مساعدة بكوات المماليك لهم. وفي الحماد انهزم الإنجليز في معركة كبيرة في ٢١ أبريل ١٨٠٧م فاعتصموا بالإسكندرية ثم حاولوا تحريك البكوات لمساعدتهم، ولكن دون طائل[١].

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٢، القاهرة ١٩٥١، ص١٦.

ولما كانت الفكرة السائدة لدى رجال الحرب والسياسة من الإنجليز أنه لا يمكن الاحتفاظ بالإسكندرية من غير الاستيلاء على رشيد- لضمان تموين حامية الاحتلال في الإسكندرية، بسبب وقوع رشيد على مصب النيل وسهولة الاتصال بطريقها بين داخل البلاد وبين الإسكندرية، بالإضافة إلى ماتبين من أن وجود حامية الاحتلال منعزلة بالإسكندرية وفي حالة الضعف التي هي عليها لا يفيد سوى فائدة ضئيلة في المجهود الحربي في البحر المتوسط، وأن من الواجب أن تشترك بدور إيجابي في العمليات التي تقتضيها استراتيجية المحافظة على المواقع العسكرية البريطانية في هذا البحر وخصوصاً في صقلية، وفي مناوأة الجيش الفرنسي الرابض في إيطاليا- فقد رغبت الحكومة البريطانية في سحب حملتها من الإسكندرية، وقويت هذه الرغبة لديها عندما وصلتها أخبار المعاهدة التي وقعها نابليون مع قيصر روسيا اسكندر الأول في تلست (يوليو ١٨٠٧) لاقتسام النفوذ بينهما في القارة الأوربية. وخشيت حكومة لندن من انهيار الإمبراطورية العثمانية ووقوعها في قبضة روسيا وفرنسا، فوجدت من المصلحة عدم الإمعان في نضالها مع الباب العالي.

ومن ثم فإن فريزر ما لبث حتى طلب الصلح من محمد علي على أساس الجلاء من الإسكندرية مقابل تبادل الأسرى والجرحى، فتم ذلك في اتفاق بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٠٧م، وفي ١٩ سبتمبر كان قد تم جلاء الإنجليز عن الإسكندرية. ولا شك أن فشل حملة فريزر كان قطعاً في مصلحة محمد علي، فقد كان من أهم النتائج المباشرة لهذه الحملة أن تمكن محمد علي من الاستيلاء على الإسكندرية التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء

الحملة[1].

التغلغل البريطاني في أطراف الجزيرة العربية:

كان محور السياسة البريطانية في الشرق يدور حول تأمين الطريق إلى الهند، والانتفاع بموانئ جزيرة العرب كجدة ومنى وعدن كموانئ صالحة وقواعد للتجارة الهندية، ومنع أي قوة كبرى من التسلط على البحر الأحمر والخليج العربي. ولعل التقرير الذي رفعه المارشال دي كاستري De Castrie وزير البحرية الفرنسية إلى الملك لويس السادس عشر هو الذي جعل إنجلترا تحرص على هذين الطريقين، فقد قال دي كاستري: إن البحر الأحمر والخليج الفارسي (العربي) يشبهان ذراعين مدتهما الطبيعة لوصل الهند بأوربا».

وعندما خرجت الحملة الفرنسية من ميناء طولون في ١٩ مايو ١٧٩٨م متجهة إلى مصر تركزت أنظار الإنجليز على البحر الأحمر، حيث كان من المعتقد أن بونابرت سيحاول من مصر عن طريق هذا البحر غزو الهند وطرد الإنجليز منها. وفي ٩ يوليو خرج من ميناء بورتسموث بإنجلترا أسطول مكون من ثلاث سفن بقيادة الأميرال بلانكت Blanket قاصداً البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح، وألقى هذا الأسطول مراسيه في ميناء مخا في ١٤ عام ١٧٩٩م، وفي نفس الوقت صدرت التعليمات إلى بومباي بتأمين جزيرة بريم للسيطرة على مضيق باب المندب وسد المنافذ البحرية المؤدية إلى الهند[2].

(١) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق نفسه.

(٢) د/ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٦، ص٧٥-٨٠.

ومن ثم فقد أسرعت قوة بريطانيـة باحتلال بريم في ٣ مايو ١٧٩٩م وكان بسبب صعوبة تموين الجزيرة وطبيعـتها الصخرية ورداءة مناخها وخلوها من المياه الصـالحة للشـرب أن اضطرت القوة البـريطانية بعد بضـعة شـهور إلى الانسحـاب منها والانتقـال إلى ثغر عدن بالاتفـاق مع سلطان لحج وعدن.

وقد بذلت مـحاولة للدخول في مـحالفة مـع السلطان لضمان اتخـاذ عدن كمحطة دائمـة للسفن البريطانية، إلا أنه أرجئ النظر في تنفـيذ هذا المشروع ولم تلبث أن جلت القوة البـريطانية عن عدن في مـارس ١٨٠٠م عائدة إلى الهند، وذلك بعد أن زال خطر الزحف الفـرنسي إلى الهند بتحطيم أسطول بونابرت في موقعة أبي قير البحرية.

وإبان الاحتلال الفـرنسي لمصر تحركت بريطانيا لإنشـاء علاقات ودية مع حكام الجزيرة العربيـة كشريف مكة وإمام صنعاء، وكان شـريف مكة وقتئذ والمسيطر على الحـجاز هو الشـريف غالب بن مسـاعد (١٧٨٨م-١٨١٣م) الذي تضاءلت بجانبه شخصية الوالي العـثماني، فأخذ الإنجليز والفرنسيون يخطبون وده، فـاللورد ولسلي Wellesly حاكم الهند البـريطاني يكتب إليه فيـقول : «إننا ندافع عن الإسلام، والإسـلام سبب مهم من أسـباب النزاع بيننا وبين الفرنسيين»، وبونابرت يكتب إليه قـائلاً : «إننا أصدقاء للمسلمين ولدينهم، وسنعـمل كل ما بوسعنا لإرضـائكم ولخدمـة الدين الإسلامي». وقد توالت رسائل اللورد ولسلي على الحكام العرب يحذرهم فيها من نيات بونابرت نحـو المشرق العـربي، ويطلب إليـهم أن يقدمـوا كل معـونة ممكنة للأسطول البريطاني، وخـاصة من ناحيـة المؤن الغذائية، ليـعمل على طرد العدو المشترك من مصـر . ولم ينس اللورد أن يقول لهم إن فرنسا هي عدوة

السلطان العثماني والعرب والإنجليز[1].

ولم يلبث أن أرسل اللورد ولسلي مبعوثاً سياسياً وهو السير هوم بوبهام Home pophem إلى سواحل البحر الأحمر الشرقية لإبرام معاهدات بين حكومة الهند البريطانية وبين الحكام العرب، وعلى رأسهم شريف مكة.

وكان على بوبهام أن يثير شعور العرب ضد الفرنسيين بأن يبين لهم مدى الخطر المحدق بهم من جراء احتلال الفرنسيين لمصر، وأنه من الجائز أن تفكر فرنسا في إنزال قواتها على شواطئ البحر الأحمر، فعلى حكام الجزيرة العربية من أجل سلامتهم وسلامة بلادهم أن يقدموا معاونة للإنجليز ويتمسكوا بمحالفتهم.

وكان ولسلي يعتمد لنجاح تنفيذ سياسته على عدة اعتبارات: منها دهاء بوبهام ومعرفته باللغة العربية، والهدايا التي حملها إلى الحكام العرب وإغراؤهم بالحديث المعسول عن سياسة بريطانيا الودية نحوهم، وأخيراً فإنه كان يتوقع انتصار بريطانيا سريعاً في مصر ، خصوصاً بعد أن دمر البريطانيون الأسطول الفرنسي في معركة أبي قير البحرية. وقد استطاع بوبهام أن يعقد مع الشريف غالب معاهدة تجارية وملاحية ، على الرغم من أن الشريف كان قد اتصل به بونابرت ودعاه إلى صداقة فرنسا، فرد عليه بخطاب مطول أظهر فيه المودة والصداقة والاستعداد للتعاون مع الفرنسيين في مصر، ولكن انتصار الإنجليز المنتظر على الفرنسيين جعل الشريف غالب يفضل صداقة الإنجليز[2].

وسافر بوبهام بعد ذلك إلى اليمن وحاول عقد معاهدة تجارية مع إمام

(١) د/ صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٨٧-٩٠.

(٢) د/ سلطان القاسمي، الاحتلال البريطاني لعدن، دبي ١٩٨٩، ص٧٥-٨٠.

صنعاء، إلا أن الأخير رفض مواد المعاهدة المقترحة خوفاً من أن تؤدي إلى التدخل الأجنبي في شئون بلاده. ثم توجه بوبهام إلى عدن وبذل جهوداً كبيرة لإقناع السلطان أحمد عبد الكريم العبدلي- سلطان لحج وعدن - بعقد معاهدة للصداقة والتجارة. وفي ٦ سبتمبر ١٨٠٢م تم إبرام المعاهدة وبموجبها وافق الطرفان على اعتبار ميناء عدن مفتوحاً لاستقبال البضائع التي تحملها السفن البريطانية، على أن تدفع رسوماً جمركية بنسبة ٢٪ لمدة عشر سنوات، ترفع بعدها هذه النسبة إلى ٣٪ فقط. ونصت المعاهدة أيضاً على حرية الرعايا البريطانيين في العمل داخل أراضي السلطان ونقل ثرواتهم لمن يشاءون، وتعهد السلطان ببذل جهوده لاستعادة ديون الرعايا البريطانيين من رعاياه . وفي حالة حدوث أي نزاع بين الرعايا البريطانيين فيجب أن يرفعوا دعواهم للوكيل البريطاني في عدن ليجري أحكامه في قضاياهم بموجب القوانين المتبعة في بلادهم. وعلاوة على ذلك فقد تعهد السلطان بأن يبيع لبريطانيا قطعة من الأرض غربي عدن لتقيم عليها شركة الهند الشرقية الإنجليزية مبانيها بالشكل الذي تريده.

وكان ميناء مخا هو هدف الإنجليز الثاني بعد عدن، نظراً لموقعه الهام ولأهميته التجارية، ولأنه يعتبر أهم سوق لمحصول البن اليمني الذي تجلبه قوافل التجار اليمنيين من منحدرات الجبال البعيدة. وعندما فكر الإنجليز في مخا كانوا يعلمون أنها تابعة لإمام اليمن المهدي عبدا (١٨١٦م-١٨٣٢م). ولما كانت الإمامة قد ضعفت منذ أواخر القرن الثامن عشر فقد رأت حكومة الهند البريطانية أن الفرصة سانحة لبسط النفوذ البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، وبدأت ترسم الخطة مترقبة أي فرصة تلوح لها لتوسيع دائرة نفوذها.

فقد حدث في شـهر يوليو ١٨١٧م أن أقدمت الوكالة البريطـانية في مخا على احتجاز أحد المواطنين العرب وحبـسه في بنايتها، ثم أطلق سراحه بناءً على طلب المتصـرف اليمني (حاكم مـخا العربي من قبل الإمـام). ولم ينته الحادث عند هذا الحد بل تجمع بعض السكان العرب وهاجموا الوكالة نفسها ونهبوها، وأمـر المتصرف اليمني بالقبض على حـرس الوكالة الإنجليزية من الهنود وعلى ربان سفـينة إنجليزية كانت راسية في الميناء بطريق الصدفة، ثم قبض على الوكـيل البريطاني، وأهين الجـميع وضُربـوا . ولم يلبث أن أمر المتـصرف بإطلاق سـراح الوكيـل البريطاني وترحـيله إلى الهند، فـأغلقت الوكالة البريطانية بالمدينة[١].

وكـان هذا الحادث فـرصـة مناسبـة يمكن اسـتغـلالهـا لتنفيـذ الأهداف البريطانية في جنوب الجـزيرة العربية، إلا أن حكومة بومبـاي لم تتحرك إلا بعد عامين من وقوعه، فطالبت الإمام بأن ينزل العقاب بمتصرف مخا السابق لمسئوليته عن الحـادث، كما أمرت بإرسال قوة بحرية كافيـة إلى مخا لتدعيم مطالبهـا واتخاذ اللازم لضـمان احتـرام الوكالة البـريطانية مسـتقـبلاً. ولما وصلت تلك القوة إلى مخا أرسل قائدها إلى إمام اليمن مطالباً بالتحقيق في الحادث، مع تقديم التـرضية اللازمة. أمـا تلك الترضية التي طلبـها الإنجليز فتدل دلالة واضحـة على رغبتهم في استغلال الحـادث للحصول على عدة امتيازات سياسية، وكان أهم تلك المطالب :

١- بناء دار إنجليزية على الساحل وفتح بابها من جهة البحر.

٢- تخفـيض نسبة الرسـوم الجمركـية على البضـائع الإنجليزية من ٣٪ إلى ٢,٥ ٪ مما يترتب عليه أن يدفـع التجار الإنجليز أقل مما يدفعـه غيرهم من

(١) د/ سلطان القاسمي، المرجع السابق، ص ٨٠-٨٥.

الجنسيات الأخرى .

٣- يصبح من حق الوكيل أو القنصل البريطاني المقيم في مخا أن يفصل في جميع القضايا المتعلقة بشركة الهند الشرقية الإنجليزية، وقضايا جميع الرعايا البريطانيين مسلمين كانوا أو غير مسلمين.

٤- أن يقيم بدار القنصل البريطاني أربعون حارساً مسلحاً ليكفلوا له الحماية والاحترام اللازمين، وأن تُعزف موسيقى الحرس كل يوم في ميعاد تناول الطعام[١].

وقد هدد القائد البريطاني إمام اليمن بأنه إن لم يستجب إلى تلك المطالب فإن سفن الأسطول البريطاني المحاصرة لميناء مخا ستقصفه بمدافعها، ورفض إمام اليمن بادئ ذي بدء أن يخضع للتهديد، وعندئذ أخذت السفن البريطانية تقصف مخا بالقنابل فتهدمت الحصون ودمرت عدة مبان، واضطر بعض وجهاء المدينة إلى التماس مقابلة القائد البريطاني وقبلوا مطالبه. وأخيراً رضخ الإمام إزاء تلك الظروف ووقع في ١٥ يناير ١٨٢١م على المعاهدة التي أعدها البريطانيون، وسلم بموجبها بجميع المطالب.

وهكذا تمكن البريطانيون من دعم نفوذهم في ميناء مخا، وحصلوا على مزايا تجارية فيه، وراحوا منذئذ يحاولون استرضاء إمام اليمن والتظاهر بصداقته، فكان القنصل البريطاني يرسل إليه الهدايا الفاخرة من ملابس وخناجر وخيام، ولايكتفي بتوثيق الصلة بالإمام وحده بل أخذ يتنقل من حين إلى آخر داخل البلاد لمحاولة الاتصال برؤساء القبائل ويستميلهم بالمال والخلع والهدايا المختلفة. ولم تلبث حكومة الهند البريطانية أن أرسلت عام

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، جـ٢، ص٦٥-٦٧.

١٨٣٥م الكابتن هينز Haines وهو من ضباط البحرية وخبراء التجسس إلى منطقة خليج عدن لاكتشاف المنطقة ومدى صلاحية عدن لتكون قاعدة بحرية للسفن الإنجليزية ومستودعات للفحم، ولما عاد إلى الهند لفت نظر حكومتها إلى صلاحية ميناء عدن للغرض المنشود.

وكان لابد للإنجليز من وسيلة تذرعون بها لاحتلال عدن، وساقت لهم الأقدار في يناير ١٨٣٧م حادثاً استغلوه أبرع استغلال، فقد جنحت السفينة الشراعية الهندية « دوريا دولت» Doria Dowlut التي ترفع العلم الإنجليزي بالقرب من شاطئ عدن وارتطمت بالصخور، وكانت تحمل شحنة كبيرة تقدر قيمتها بعشرين ألف جنيه، فجاء جمع من عرب عدن وهاجموا السفينة وأهانوا من كان على ظهرها من الركاب ونهبوا ما استطاعوا نهبه وسلبه، وادعى الإنجليز أن ابن سلطان لحج كان على رأس المهاجمين، وأن الأشياء التي نهبت من السفينة وركابها بيعت في أسواق عدن تحت إشراف أحد وكلاء السلطان.

ذلك كان الحادث الذي قرر السير رميرت جرانت حاكم بومباي أن يستغله للاستيلاء على عدن، إما صلحاً إن قبل سلطان لحج عدم المقاومة، وإما عنوة لو فشلت المفاوضات. ومن ثم فقد وقع الاختيار على الكابتن هينز لإجراء المفاوضات مع سلطان لحج محسن بن فضل، وبدأت المفاوضات في جو من الرهبة والانزعاج من قبل السلطان، ومحاولة من هينز لإقناعه بالتنازل عن عدن نظير مبلغ من المال، ويصبح منذئذ صديقاً لبريطانيا ويأمن على سلطنة لحج من أي عدوان. وفي ٢ فبراير ١٨٣٨م وقع السلطان على الاتفاق مقابل مبلغ من المال[١].

(١) د/ سلطان القاسمي، المرجع السابق، ص١١٥-١٢٠.

ولكن حدث ما لم يكن يتوقعه الكابتن هينز؛ إذ عارض الأمير أحمد وهو الابن الأكبر للسلطان في إتمام الصفقة التي وافق عليها والده، واضطر هينز إلى الإبحار عائداً إلى بومباي، بعد أن بعث برسالة تحذير إلى السلطان. وجاء هينز مرة أخرى إلى مياه عدن في أكتوبر ١٨٣٨م لجس نبض السلطان لعله يقبل تسليم عدن دون مقاومة، إلا أن الأمير أحمد نجح في إقناع أبيه بوجوب الصمود ورفض تنفيذ الاتفاق، وتحرش الجنود العرب وبعض الأهالي بالسفن البريطانية، وعندئذ طلب هينز من رؤساء الأسطول قصف عدن بالمدافع في صبيحة ١٩ يناير ١٨٣٩م، وبعد ساعتين تهدم الحصن وفر المدافعون وخلت المدينة من معظم سكانها، ثم نزل جنود الاحتلال إلى الميناء ورفعوا العلم الإنجليزي على قصر السلطان.

وعلى هذا النحو استطاع البريطانيون أن يسيطروا على عدن بالقوة، وخلال السنوات التالية تمكنوا من دعم نفوذهم في مدينة عدن والمنطقة المحيطة بها، واتخذوا من عدن قاعدة للتوسع في جنوب الجزيرة العربية، في بلاد الصومال وشرق أفريقية.

أما فيما يتعلق بالأطراف الشرقية للجزيرة العربية فقد كانت موضع اهتمام شديد من جانب إنجلترا، وكانت مكانة البرتغاليين في البحار الشرقية قد أخذت تتدهور منذ أواخر القرن السادس عشر، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٥٨٠م حينما خضعت بلادهم للتاج الأسباني، فتراخت قبضتهم على تلك الأنحاء، وانتهزت القبائل المحلية في الخليج العربي فرصة ضعف البرتغاليين فقاموا لاسترداد المواقع التي كان البرتغاليون قد احتلوها. ولقي الفرس في حروبهم ضد البرتغاليين في الخليج كل مساعدة من جانب شركة الهند الشرقية الإنجليزية. وبتصفية النفوذ البرتغالي من الخليج بدأ الصراع

بين الإنجليز والهولنديين على السيطرة على تجارة المنطقة، وكان التفوق للهولنديين أولاً ولكنه لم يستمر طويلاً، فما أن أوشك القرن السابع عشر على نهايته حتى هبطت قوة الدفع الهولندية واتجه الهولنديون إلى تركيز مجهوداتهم الاستعمارية في جزر الهند الشرقية تاركين الإنجليز والفرنسيين يتنافسون على الهند والبحار المحيطة بها[١].

ولقد سبق القول إن التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا قد اشتد خلال القرن الثامن عشر،واستطاعت بريطانيا أن تتغلب على غريمتها في حرب السنوات السبع (١٧٥٦م-١٧٦٣م) وهي الحرب التي أفقدتها معظم ممتلكاتها في الهند. وفي مواجهة السياسة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر الرامية إلى إنشاء إمبراطورية استعمارية جديدة في الشرق- وعلى وجه الخصوص مخططات بونابرت إزاء الهند التي استهدفت طرد الإنجليز منها- راحت حكومة بومباي تعمل من أجل تقوية نفوذها على الحكام الوطنيين في المنطقة الواقعة إلى الغرب من الهند، ولاسيما في منطقة الخليج العربي.

وأرسلت حكومة بومباي أحد الموظفين الفرس في شركة الهند الشرقية- وهو مهدي علي خان- إلى مسقط للتفاوض مع عاهلها سلطان بن أحمد بشأن طرد الرعايا الفرنسيين من عُمان وإحلال أطباء إنجليز محل الفرنسيين الذين يعملون في خدمة السلطان، بالإضافة إلى إقامة وكالة تجارية في مسقط.

ووصل مهدي علي خان إلى مسقط في ٢ أكتوبر ١٧٩٨م ونجح بعد مفاوضة استمرت عشرة أيام في إبرام أول معاهدة سياسية غرست بذور الصداقة بين سلطنة عُمان وبريطانيا. فبموجب معاهدة ١٢ أكتوبر ١٧٩٨م

(١) د/ جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ص٧٥-٩٠.

تعهد السلطان بالاستغناء عن خدمات الرعايا الفرنسيين الذين يعملون في خدمته وطردهم من مسقط، كما وافق على عدم السماح بقيام وكالة تجارية فرنسية في مسقط وتوابعها. وعلاوة على ذلك فقد أجاز السلطان لبريطانيا إقامة وكالة تجارية وإنزال حامية من ميناء بندر عباس، ومنح الوكالة التجارية كافة الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات البريطانية في فارس والدولة العثمانية[١].

وفي أواخر عام ١٧٩٩م عندما حاول الفرنسيون إبعاد سلطان بن أحمد عن بريطانيا وكسبه إلى جانبهم جدد العاهل العماني عهد الصداقة مع بريطانيا، ووافق بموجب معاهدة أبرمت في ١٨ يناير ١٨٠٠م على أن يقيم «سيد إنجليزي» في مسقط كوكيل عن شركة الهند الشرقية الإنجليزية، ولتمثيل مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي، وبناء على هذه المعاهدة عين الطبيب بوجل Bogel كممثل سياسي لبريطانيا في مسقط، فكان بوجل بذلك أول «مقيم» بريطاني في منطقة الخليج العربي، ولكنه لم يقم طويلاً في عمان، إذ قضى نحبه أواخر عام ١٨٠٠م وخلفه دافيد سيتون Seton الذي عمل طوال السنوات الثماني التي أقامها في مسقط على إرساء قواعد النفوذ البريطاني في عُمان.

على أن الأخطار الخارجية التي تعرضت لها عُمان في مستهل الحكم السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦م-١٨٥٦م) كانت من العوامل الرئيسية التي جعلت العاهل العُماني الجديد يتطلع إلى الارتباط بحليف قوي. إذ إنه لما كان ميناء مسقط الواقع على الطريق البحري المؤدي من بومباي إلى الخليج العربي والبحر الأحمر يتمتع بأهمية استراتيجية فائقة فقد تكالبت بريطانيا

(١) د/ جاد طه، المرجع السابق نفسه.

وفرنسا على الاستفادة منه كمكان تحتمي فيه سفنها وتزود بحاجتها من المياه العذبة. وحاول السيد سعيد منذ توليه الحكم أن يقيم علاقات طيبة مع كلتا الدولتين، لأنه تحقق من أن بلاده الصغيرة ستكون فريسة سهلة المنال لأي جانب من الجانبين المتصارعين على سيادة المحيط الهندي، غير أنه حين أصبح واضحاً منذ أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر أن الإنجليز سوف تنعقد لهم السيادة البحرية في المحيط الهندي- تلك السيادة التي تأكدت بانتزاعهم جزيرة إيل دي فرانس (موريشيس) من أيدي الفرنسيين عام ١٨١١م- لم يتردد السيد سعيد لحظة واحدة من ربط مصيره بمصير بريطانيا، وحافظ على صداقة والده مع السلطات البريطانية في بومباي، ولقد كانت هذه الصداقة كذات منفعة متبادلة لكلا الطرفين، فقد كان للسيد سعيد جيران أقوياء يطمعون في الاستيلاء على بلاده، ولذا كان من دواعي سروره اعتماده على مظاهرة شركة الهند الشرقية الإنجليزية له في معاملاته معهم. ومن ناحية أخرى كان من صالح الشركة الإنجليزية أن تجد حليفاً مثل السيد سعيد يعاونها في القضاء على القراصنة الذين كانوا لا يتورعون عن مهاجمة السفن الإنجليزية في الخليج العربي وبحر العرب[١].

وفي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تغلغل النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي بوسيلتين :

١- محاربة القرصنة.

٢- محاربة تجارة الرقيق.

وفيما يتعلق بالوسيلة الأولى فقد سبقت الإشارة إلى أن القرصنة كانت

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي، الخليج العربي، ط١، ص١٢٠-١٣٥.

تتركز في الساحل العُماني الذي سُمي فيما بعد بساحل القرصنة أو الساحل المهادن أو المتصالح، وكانت تسكنه عدة قبائل بزعامة القواسم، ومراكزها في الشارقة ورأس الخيمة. وقد ازداد نفوذ القواسم منذ وفاة نادر شاه عام ١٧٤٧م، وبوفاته استطاعوا أن يستولوا على جزيرة قشم، كما أنهم دخلوا في علاقة مع قبيلة معن القوية في تلك الجزيرة. وفي بداية عهد الشيخ سلطان بن صقر الأول (١٨٠٣م-١٨٥٦م) بلغ أسطول القواسم أقصى قوته، فقدرت سفنه حينذاك بثلاث وستين سفينة كبيرة وثمانمائة سفينة صغيرة كما قدر بحارته بحوالي عشرين ألفاً. وكان لظهور القوة السعودية في بداية القرن التاسع عشر أثر كبير في ازدياد نشاط القواسم، فقد تحالفوا معهم واعتبر القواسم صراعهم البحري مع بريطانيا جزءًا من حركة الجهاد، كما عدوا بالتالي الأسلاب غنائم. ومما يجدر ذكره أن بعض الكتاب والباحثين يرون أن حركة القواسم كانت حركة وطنية، وأن الأمر لم يكن قرصنة فهم لم يخوضوا حرب كسب مادي بل حرباً وطنية، كما أنهم كانوا يهلكون الأنعام التي يغنمون ولا ينتفعون بها، ويبرؤون من وصمة السعي لربح حرام أو غنيمة مشروعة.

وكانت السفن البريطانية - على قول اتشيسون Aitchison- «إما أن تؤسر أو تجبر على الفرار طلباً للنجدة». وقد حدث أول صدام كبير بين بريطانيا والقواسم حين شنت حكومة بومباي بالتعاون مع سلطان مسقط حملة على ساحل عُمان في بداية عام ١٨٠٦م وانتهت هذه الحملة بتوقيع اتفاقية بين نائب الشيخ سلطان بن صقر ونائب شركة الهند الشرقية الإنجليزية بندر عباس في ٦ فبراير ١٨٠٦م، ونصت على قيام السلام بين القواسم على سواحل شبه جزيرة العرب وفارس وبين شركة الهند الشرقية، واحترام

القواسم لعلمها وممتلكاتها ورعاياها، وأن تُرد الممتلكات البريطانية الموجودة في أسطول صور مما استولى عليه القواسم قبلاً. وتعهد القواسم بمساعدة السفن البريطانية اللاجئة إلى سواحلهم والمحافظة على ممتلكاتها وتمكينها من التزود بالوقود والماء[1].

ولكن القواسم لم يمتثلوا لشروط الاتفاقية، فأسروا أواخر عام ١٨٠٨م الباخرة التجارية البريطانية الضخمة «منيرفا» Minerva وقتلوا جميع بحارتها عدا اثنين، كان أحدهما سيدة إنجليزية أطلقوا سراحها بعد أن دفعت السلطات البريطانية فديتها، وإزاء استمرار القواسم في مهاجمة السفن الإنجليزية قرر حكمة الهند غزو موانيهم، فأقلعت عام ١٨٠٩م حملة بحرية في بومباي بقيادة الكابتن سيتون Seton وقصفت مدينة رأس الخيمة بقنابلها وأحرقتها مع السفن الراسية في الميناء، ثم أبحرت الحملة إلى لنجة وهو ميناء مزدهر من موانئ القواسم، فاحتلته دون مقاومة كما احتلت موانئ أخرى للقواسم على سواحل الخليج، ثم عادت إلى الهند عام ١٨١٠م.

واعتقدت سلطات بومباي أن القواسم لن يقدروا بعد هذه الحملة على القيام بمزيد من أعمال القرصنة ، إلا أن هذا الاعتقاد كان خاطئاً ، فقد دبت الحياة من جديد في موانئ الساحل العُماني، وبنى القواسم واشتروا سفناً جديدة، وبعد فترة قصيرة استأنفوا غاراتهم على السفن البريطانية، واتسع نطاق عملياتهم فشمل البحر الأحمر والمياه الهندية إلى جانب موانئ الخليج. ويقول اتشيسون «لم يكن من المستطاع حينذاك عقد أية معاهدة مع القواسم الذين أسقط الوهابيون حكومتهم تماماً، ولا اتخاذ أية إجراءات دائمة لتأمين مكاسب عام ١٨٠٩م. وبناء على هذا عادت القرصنة إلى

(١) أرنولد ويلسون، الخليج الفارسي، ص٧٧-٨٥.

الظهـور . وفي عـام ١٨١٤م أبدى القواسم الـرغبـة ليكونوا في سـلام مع الحكومة البـريطانية بشرط أن تتـرك لهم الحرية في محـاربة القبائل العـربية جـاراتهم، بل إنهم قـد أعـربوا عن الاسـتعـداد للامـتناع عن الإسـاءة إلى جيرانهم إذا كفلت لهم الحكومة البريطانية الحماية من انتقام الأمير الوهابي، ولكنهم لم يكونوا قـادرين تماماً على الوفاء بما أبدوه. فـحتى بعد التـفاوض على المواد التمهـيدية للسلام مع المقيم البريطاني في بوشـهر هاجم القواسم سفناً بريطانـية ونهبوهـا، فانساقت القـبائل الأخرى إلى العـمل تحت نفوذ الوهابيين، وازدادت القرصنة إلى حد لا يُطاق»[1].

وإزاء ذلك أعدت السلطات البـريطانية - بالاشتراك مع سلطـان مسقط- حملة بحرية عـسكرية كبيرة للقضاء على القـواسم، وخرجت الحملة في ٣ نوفمبر ١٨١٩م من بومباي بقـيادة سير وليم جرانت كير Keir فقصفت رأس الخيمـة ودمرت قلاع القواسم وأحـرقت أو أسرت كل سفنهم. وبعـد قتال مرير استـمر ستين يوماً سقطت رأس الخيـمة وتبعتها المدن الأخـرى الواقعة على السـاحل العُـماني، والواقـع أن هذه الحملة لم تـوجه ضـربة قـاسمـة للقواسم فحسب، بل كذلك للنفـوذ السعودي على سواحل الخليج، وكان من أهم نتائج الحـملة الدخول مع رؤسـاء القبائل السـاحلية في مـعاهدات جعلت من بريطانيا حكماً في شئون الخليج.

فقد ألزم سيـر جرانت كير شيوخ الخليج- كـخطوة أولى من أجل التوقيع على معـاهد الصلح العامة - أن يوقع كـل واحد منهم على معـاهدة منفردة يتعهد فـيها بتعهدات خاصة بإمـارته. وقد وقع على تلك المعاهدات المنفردة شيوخ القواسم وأبو ظبي وأم القوين وعجمـان والشارقة ورأس الخيمة. أما

(١) د/ بدر الدين عباس، الخليج العربي، ط١، ص١٤٥-١٥٦.

معاهدة الصلح العامة فقد وقعت في ٨ يناير ١٨٢٠م وانضمت البحرين إلى هذه المعاهدة، وهي تحتوي على إحدى عشرة مادة نصت على وقف أعمال النهب والقرصنة بحراً وبراً إلى الأبد من جانب العرب المشتركين في المعاهدة، وأن يعمل العرب المتصالحون في البر والبحر على البحرية البريطانية رمزاً لنبذ الحرب والتصالح مع الحكومة البريطانية، وأن تحمل كل سفينة بياناً موقعاً من الشيخ ومن مندوب بريطانيا باسمها ومساحتها وحمولتها ورخصة رجالها وأسلحتها وبلد إبحارها ووجهتها، وأن يتضامن العرب المتصالحون مع بريطانيا في العمل ضد قبيلة أو جماعة تنقض هذه المعاهدة[١].

ومع ذلك فسرعان ما اتضح أن معاهدات ١٨٢٠م لم تحقق سلاماً دائماً في المنطقة ، ويرجع ذلك لأنها منعت اشتباك العرب بالسفن البريطانية، ولكنها لم تمنع الاشتباك بين القوى العربية بعضها بعضاً، فنشبت منازعات واشتباكات بين تلك القوى مما نجم عنه وقف أعمال الغوص على اللؤلؤ وتدهور الأحوال المعيشية في المنطقة. وانتهز الشيوخ هذه الاشتباكات فمارسوا تحت ستارها الكثير من أعمال القرصنة. وفي ٢١ مايو ١٨٣٥م وقع الشيوخ على معاهدة الهدنة البحرية التي نصت على ألا يشترك الشيوخ بأي حال من الأحوال في حروب بحرية فيما بينهم لمدة ستة شهور ، بينما تعهد الحكومة البريطانية بعدم التدخل في حروب المشايخ إذا كانت برية. واستمرت هذه المعاهدة تجدد كل سنة حتى عام ١٨٤٣م حين مد أجلها لمدة عشر سنوات، فلما انتهت هذه المدة وقعت معاهدة أخرى ذات صيغة دائمة في ٤ مايو ١٨٥٣م وقد نصت المادة الثالثة من هذه المعاهدة على «أنه في حالة

(١) د. بدر الدين عباس، المرجع السابق نفسه.

قيام أي طرف من الأطراف المتعاقدة معنا بأي عمل عدواني بحري فإننا لن نقوم برد الاعتداء بمثله في الحال، بل إننا سنقوم بإخطار المقيم البريطاني أو القمندان الموجود في باسيدر، وسيقوم هذا بدوره باتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على التعويض المناسب عن الضرر الذي لحق بنا، على أن يثبت حدوث ذلك الاعتداء».

وأما فيما يتعلق بالوسيلة الثانية التي تغلغل بها النفوذ البريطاني في الخليج - وهي محاربة تجارة الرقيق- فلابد من الإشارة إلى أن بريطانيا قد انفردت دون بقية دول العالم المتحضر بمحاربة الرق والنخاسة خارج أراضيها متعللة بالدوافع الإنسانية، على حين أنها كانت ترمي في الحقيقة من وراء ذلك إلى تحقيق غرضين هما خلق المصاعب والعقبات أمام الدول الأوربية التي تعتمد على الرقيق كعمال زراعيين في مستعمراتها، وتبرير وتدخلها في شئون الدول المستقلة وإخضاعها للنفوذ البريطاني. وقد قامت الحكومة البريطانية بإلغاء الرق في الجزر البريطانية بقوانين صدرت بين عامي ١٧٧٢م، ١٧٧٤م، ثم إلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها عام ١٨٠٧م، وأخيراً إلغاء الرق في المستعمرات البريطانية عام ١٨٣٤م.

وكانت منطقة شرق أفريقية هي المصدر الرئيسي للرقيق في الخليج العربي، فمن هنا كان الرقيق يحمل بحراً إلى مراكز الخليج التي كانت مسقط من أهمها، وجاءت أول بادرة عن اهتمام بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق في الخليج في معاهدة الصلح العامة الخاصة بالقرصنة عام ١٨٢٠م. فقد نصت المادة التاسعة من هذه المعاهدة على أن «حمل الرقيق سواء كانوا رجالاً أم نساء أم أطفالاً من سواحل أفريقية أو غيرها ، ونقلهم في السفن،

يعتبر نهباً وقرصنة، وأن العرب المتصالحين لن يقوموا بعمل من هذا القبيل، غير أن هذا النص من المعاهدة لم يُحترَم على الإطلاق[١].

والواقع أن السلطات البريطانية كانت تدرك أن محاربة تجارة الرقيق في الخليج يجب أن تؤخذ بحذر وأن تتم على مراحل، لأن حلفاءها في سلطنة عُمان كانوا يعيشون اقتصادياً على هذه التجارة، ولذا نجد حكومة موريشيس البريطانية تضغط عام ١٨٢٢م على السيد سعيد بن سلطان عاهل عُمان للتوقيع على معاهدة تحرم تجارة الرقيق خارج أملاكه الأفريقية[٢] والآسيوية، أو بعبارة أخرى تمنع رعاياه من بيع الرقيق للبلاد المسيحية. وكان الغرض من هذه المعاهدة منع تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والهند، مع بقائها بين شرق أفريقية وممتلكات عُمان الآسيوية. كما نصت المعاهدة على تعيين موظف أو وكيل بريطاني في زنجبار والموانئ المجاورة لمراقبة هذه التجارة والإبلاغ عن أية مخالفة لتلك المعاهدة .

ولم تلبث أن صارت السلطات البريطانية تسعى لتعديل معاهد ١٨٢٢م بحيث يتم إلغاء تجارة الرقيق نهائياً في ممتلكات السيد سعد. ولكن الأخير لم يوافق عام ١٨٣٩م إلا على إبرام «اتفاق إضافي» لمعاهدة ١٨٢٢م نصت

(١) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص١١٥-١٢٥.

(٢) كان ساحل أفريقية الشرقي قد خضع لعُمان في عهد اليعاربة، ولما سقطت دولة اليعاربة في عُمان خلفتها دولة آل بو سعيد عام ١٧٤١م، فانتقلت حقوق السيادة على هذا الساحل إلى الدولة الجديدة. وقد قامت منازعات طويلة بين البوسعيديين وبين المزروعيين في ميسة حتى تمكن السيد سعيد بن سلطان من القضاء نهائياً على المزروعيين عام ١٨٣٧م. ومع أن السيد سعيد قد نقل عاصمته من مسقط إلى زنجبار عام ١٨٣٢م إلا أنه لم يستقر نهائياً في عاصمته الجديدة إلا في عام ١٨٤٠م، لانشغاله في محاربة المزروعيين من جهة، واضطراره من جهة أخرى للعودة إلى عُمان بين الحين والآخر لمدافعة الأخطار الخارجية عنها وإخماد القلاقل والاضطرابات الداخلية فيها.

انظر : د/ دلال الحربي، علاقة بريطانيا بسلطنة لحج، الرياض١٩٩٧، ص٩٥-١١٥.

المادة الأولى منه على تضييق مساحة المنطقة التي تمارَس فيها تجارة الرقيق «الداخلية»، وكان الخط المرسوم عام ١٨٢٢م الذي سمح للسفن البريطانية بتفتيش المراكب العُمانية إلى الشرق منه يمتد من رأس دلجادو إلى رأس ديو على حافة خليج كمبي، فتزحزحت الآن نهاية هذا الخط الشمالية إلى الغرب حوالي خمسمائة ميل، أي غربي بوسم Pussem على ساحل مكران.

وخولت المادة الثانية للسفن البريطانية حق البحث والتفتيش ومصادرة المراكب العُمانية التي يشتبَه في أنها تحمل عبيداً خارج المنطقة الضيقة المحددة في المادة الأولى والتي سُمح بممارسة الرقيق فيها .

على أن بريطانيا سرعان ماعادت إلى الضغط على السيد سعيد ، فأرسلت حكومتها عام ١٨٤٢م خطاباً تطلب فيه إلغاء تجارة الرقيق نهائياً في أملاكه، وانزعج السلطان لهذا الطلب انزعاجاً شديداً عبر عنه بقوله إلى القنصل البريطاني هامرتون : « لقد انتهى كل شيء الآن ، إن هذا الخطاب وأوامر عزرائيل ملاك الموت شيء واحد بالنسبة للعرب، لا يجدي معه إلا الاستسلام، إن هذا الخطاب كاف للقضاء عليّ ولسوف أضع الآن نفسي وكل ما أملك تحت تصرف الإنجليز». وحاول السيد سعيد بشتى الطرق إقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن طلبها الذي يأتي لو نفذ على سلطنته تماماً، ولما وجد أن حكومة لندن متمسكة بطلبها اقترح السلطان حلاً وسطاً هو السماح باستمرار تدفق تجارة الرقيق بين موانئ أملاكه الأفريقية فقط. ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراحه بناء على توصيات هامرتون الذي أبلغها بأن القضاء على تجارة الرقيق نهائياً في سلطنة عُمان بشقيها الأفريقي والآسيوي سيؤدي لا محالة إلى خرابها لارتباط هذه التجارة بحياتها الاقتصادية والاجتماعية[١].

(١) د/ جمال زكريا قاسم الخليج العربي، ص ١٣٥-١٤٠.

وعلى ذلك ففي ٢ أكتوبر ١٨٤٥م وقَّعَ السيد سعيد على معاهد تقضي بالسماح بنقل الرقيق بحراً من ميناء إلى آخر من موانئ السيد سعيد الأفريقية، ولكنها تحرم تحريماً تاماً تصدير العبيد من أي جزء من أملاك السلطان الأفريقية إلى أملاكه الآسيوية. وأجازت المعاهدة للسفن البريطانية بمصادرة المراكب التي تخل بهذا الشرط، وتعهد السلطان بألا يستخدم نفوذه لدى شيوخ الجزيرة العربية لحملهم على منع جلب الرقيق من أفريقية إلى شواطئ البحر الأحمر والخليج العربي[١].

أما معاهدات بريطانيا مع شيوخ الساحل العُماني (الساحل المهادن أو المتصالح) بخصوص تجارة الرقيق فقد بدأت عام ١٨٣٨م واستمرت تجدد حتى عام ١٨٤٧م حيث أبرمت معاهدة عامة وقعها شيوخ الخليج ما عدا البحرين، وتعهدوا فيها بعدم جلب الرقيق إلى داخل أراضيهم أو تصديره من أي مكان على سفنهم أو سفن رعاياهم، كما ارتضوا أن تقوم البحرية البريطانية بتفتيش السفن ومصادرة ما تحمله من أرقاء. وفي عام ١٨٥٦م تأكدت هذه المعاهدة العامة بعدد من الاتفاقيات الانفرادية التي عقدت مع شيوخ الساحل العُماني كل على حدة، وتعهد بمقتضاها كل شيخ بأن يسلم للسلطات البريطانية في الخليج الأرقاء الذي يؤتى بهم إلى أراضيه أو يباعون فيها[٢].

(١) إن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع عُمان كانت مع السيد سعيد بن سلطان باعتباره حاكماً على عُمان وزنجبار. ولكن بعد وفاته عام ١٨٥٦م، وبناء على تحكيم كانتج عام ١٨٦١م انفصلت سلطنة زنجبار عن سلطنة مسقط فظهرت الحاجة لعقد معاهدة جديدة مع كل من سلطان زنجبار وسلطان مسقط، ووقع كل من السلطانين على انفراد عام ١٨٧٣م على معاهدة تنص على تحريم تجارة الرقيق، وتعهد كل من السلطانين بإغلاق أسواق الرقيق العامة في ممتلكاتهما، وحمايتهما لكل العبيد المحررين.

(٢) في عام ١٨٧٣م تأكدت هذه الاتفاقيات باتفاقيات أخرى تدور حول هذا الموضوع.

وقد اشترك شيخ البحرين في هذه الاتفاقيات فعقد عام ١٨٦١م اتفاقية مع بريطانيا تعهد فيها بأن تتجنب بلاده الانغماس في الحرب أو القرصنة أو تجارة الرقيق في البحر، وتعهدت بريطانيا من جانبها بالدفاع عن البحرين ضد أي هجوم خارجي ، وحصلت مقابل ذلك على حق إدخال قواتها في البحرين في أي وقت كان. وكان توقيع هذه الاتفاقيات يعني في الواقع فرض الحماية البريطانية على البحرين[١].

الاحتلال الفرنسي للجزائر:

كانت الجزائر قبل أن تخضع للاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠م مستقلة من الناحية العملية في إدارة شئونها، ليس للسلطنة العثمانية عليها أي حق للسيادة، وكانت سيادة اسمية أو شكلية لا يكاد يحس بها سكان البلاد. كذلك كانت الجزائر موفورة الخيرات والثروات، وتتمتع بموقع بحري ممتاز مما كان يثير مطامع الدول البحرية فيها. وقد تحرش بالجزائر أكثر من دولة وأكثر من مرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فلم تنل منها منالاً حيث كانت موانيها محصنة تحصيناً قوياً، وكان لها أسطول يُعد قوياً في حينه.

وبمقارنة العلاقات بين الجزائر وبين الدول الأجنبية نجد أن علاقات فرنسا بالجزائر كانت على العموم طيبة، فمنذ القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع في الجزائر بامتيازات تجارية خاصة، فكان لها مؤسسات تجارية في عنابة والقالة ورأس بونة والقل، وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية متفقاً عليها إلى السلطات الجزائرية، وفي مقابل ذلك تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوربا. وقد تطورت هذه العلاقات فكانت

(١) د/ بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص١٦٥-١٧٠.

أفضل ماتكون في عـهد الثورة الفرنسيـة، فقد اعترفت الجزائر بالجـمهورية الفرنسـية الجديدة في وقت تألبت فـيه الدول الأوربية على فرنسـا وفرضت عليها حصاراً مـحكماً. وفي عام ١٧٩٥م اعتدت سفينة أسبـانية على سفينة فرنسية وأسرتها على مقربة من الجزائر، فأرسل الداي بعض سفنه فخلصت السفـينة الفرنسـية من الأسـر واستردت مـا سلبه الأسـبان منهـا. وفي عام ١٧٩٦م أقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا مليوناً من الفرنكات بدون فوائد على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء القمح من الجزائر[١].

كذلك سمـحت حكومة الداي لرعاياها بمد يد العون والمساعـدة لفرنسا، ومن ذلك ما قام به تاجران يهـوديان جزائريان من أصل إيطالي، هما بكري وبوشناق[٢] من بيع القـمح لفـرنسا بمبـالغ وصلت إلى ثمـانية مـلايين من الفرنكات عـام ١٨٠٢م، وكان القمح الذي يـبيعه الـيهوديان لفـرنسا ملكاً للجزائر، وساهم في الداي نفسه، مثله في ذلك مثل الخزانة العامة للولاية. وكان اليهوديان يبيعان لفرنسا بأسعار مـرتفعة نظير قبولهما إعطاء تسهيلات كبـيرة في الدفع. وبينما كـانت فرنسا مدينة للـيهوديين الجزائريين كـانا هما مدينين للدولة الجزائرية.

(١) زاهر رياض ، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٧، ص٩.

(٢) كان ميشيل كوهين بكري يعرف باسم مستعرب هو ابن زاهوت، أما نافتالي بوشناق فكان اسمه المستعرب بوجناح. وكان ابن زاهوت (بكري) صاحب تجارة في أوربا قبل أن يفتح عام ١٧٧٠م مركزاً في مـدينة الجزائر، وكان هذا المركـز متواضعاً فـي البداية ولكنه ازدهر حين انضم إلى ابن زاهوت شركاء يهود آخرون. أما بوجناح (بوشنـاق) فكان أيضاً من أسرة لها تجارة في الخارج، وجاءت إلى مـدينة الجزائر حـوالي عام ١٧٢٣م وبدأت أيضـاً بداية متواضـعة ، وتحت حـماية بعض الباشوات أصبح اليـهوديان صاحبي نفوذ قوي وتأثير عمـيق في كل المجالات الحيوية في الدول الجزائرية. وإذا كـان ابن زاهوت قد قصر نشـاطه على الميدان التجاري، فـإن بوجناح قد تسرب إلى شئون الدولة، فكان يرفع أو يخفض الموظفين والبايات، وحتى الباشوات، مما جعل الناس يطلقون عليه اسم ملك الجزائر».

ورغم صلات الود التي ربطت الجزائر بفـرنسا والمساعدات التي قدمـتها لها إبان تألب الدول الأوربـية عليهـا، والامتيـازات التجارية الخـاصة التي منحتهـا لها في سواحلها فإن فرنسـا قد عاملت الجزائر كمـا يعامل الضيف اللئيم مضيفه، فكانت أول ضحية للتوسع الفرنسي في المغرب العربي، وفي نفس الوقت كان هذا التوسع أول غزو استعماري للأقطار العربية حدث في مرحلة التطور الرأسمالي التي سبقت ظهور الاحتكارات.

والواقع أن مشروعات الغزو الفـرنسي كان قد نشجت منذ وقت طويل ، إذ اعتـبر الإمبراطور نابـليون الأول الجزائر سوقـاً خارجيـة ضرورية لتطور الصناعة الفرنسية. وفي حديث له مع قيصر روسيا اسكندر الأول في تلست (عام ١٨٠٧م) وارفـورت (عام ١٨٠٨م)، كان نابليون الأول يضـيف دوماً الجزائر إلى ممتلكاته المقـبلة عندما تثار مسألة تجـزئة الإمبراطورية العثـمانية. واستعداداً لـلاستيلاء على هذه البلاد أوفد نابليـون إلى الجزائر وتونس عام ١٨٠٨م المهندس الحـربي بوتين لإجراء مسح طـوبوغرافي فيـهمـا ولإعداد مخطط الحملة عليـهما. ورغم أن نابليون الأول لم يتمكن من تحـقيق مآربه لانهزامه في أسبانيا وروسيـا إلا أن المعلومات التي حصل عليها بوتين كانت ذات فائدة فيما بعد أثناء الاستعداد لحملة عام ١٨٣٠م[١].

وعندما كانت ملكـية البوربون تعيش أيامهـا الأخيرة أحيا شـارل العاشر مـشروعـات نابليـون الأول، وكان التـعطش لأسـواق جديدة هو العـامل الأساسي للاستيلاء على الجزائر. ولم تكـن رغبة الملاك الفرنسيين في اقتناء ضيـاع جديدة أمـراً يستـهان به، إذ انهم فـقدوا أراضـيهم في وقت الـثروة الفرنسية الكبرى. وأخيراً كانت أسـرة البوربون تحلم بتوطيد عرشها المزعزع

(١) د/ جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٥-٣٥.

عن طريق فتح الجزائر، واعتقد شارل العاشر ورئيس وزرائه بولينياك أن المخاطرة الحربية ستساعد في تقوية الملكية وتكسبها عطف الرأي العام في فرنسا. وساندت روسيا القيصرية مشروعات الاستيلاء المرسومة من قبل ملكية البوربون. ورغم أن إنجلترا كانت قد احتجت على ذلك إلا أنها لم تبد أي مقاومة حازمة.

ولم تجد فرنسا صعوبة في البحث عن ذرائع لتبرير غزوها للجزائر، وكان الذريعة الأولى التي تذرعت بها هي مسألة القرصنة. ويجب التنويه بأن القرصنة المغربية كانت قد أصيبت بالوهن وخاصة بعد الحملات التنكيلية التي قامت بها الأساطيل الأوربية والأمريكية في مطلع القرن التاسع عشر، ولم تعد تدر بالأرباح على حكام الجزائر. ومع ذلك فإن عدم موافقة الجزائريين على قرارات مؤتمر إكس لا شابل (١٨١٨م) أتاح لفرنسا فرصة التأكيد بأن حكومة الداي كانت حامية للقرصنة. وعندما اندلع لهيب الثورة ضد الحكم التركي في بلاد المورة عام ١٨٢١م شاركت الجزائر في محاربة الثوار اليونانيين إلى جانب السلطان العثماني، فأرسلت بعض قطعها البحرية التي انضمت إلى الأسطول المصري ولكنها تحطت مع السفن المصرية والعثمانية في معركة نوارين (١٨٢٧م). وكانت مشاركة الجزائر في حرب المورة سبباً في أن تواصل دول الغرب اتهامها بالتعصب ضد المسيحيين، وفي أن تعمل على القضاء نهائياً على خطر بحريتها في البحر المتوسط، متذرعة بضرورة القضاء على القراصنة، وضرورة تأمين المواصلات والتجارة في ذلك البحر[١].

وكانت الذريعة الثانية التي تذرعت بها فرنسا هي مطالبة الجزائر لفرنسا

(١) د/ جلال يحيى، المرجع السابق، ص٥٤-٥٥.

بدفع الدين الذي عليها، والذي استخدمته في شراء القمح، وما تمخضت عنه هذه المسألة من الإهانة الشهيرة «بضربة المروحة» . وكان اليهود الجزائريون قد جروا الحكومة الجزائرية إلى قضية قروضهم لفرنسا، فصار دايات الجزائر يطالبون حكومة باريس بأن تدفع الدين الذي عليها إلى رعاياهم اليهود، والذي كان في حقيقته يعتبر ديناً دولياً نظراً لدخول حكومة الجزائر فيه من ناحية، ودخول حكومة فرنسا فيه من ناحية أخرى. وفي عام ١٨١٩م عينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية لدراسة الدين الذي على فرنسا لرعايا الجزائر اليهود، وقدرته اللجنة باثنين وأربعين مليوناً من الفرنكات، ولكن هذا المبلغ انخفض شيئاً فشيئاً إلى أن صار سبعة ملايين فقط نتيجة مطالبة أطراف أخرى بديونها التي على أسرة بكري - بوشناق. وفي ٢٤ يوليو ١٨٢٠م صدر قانون عن البرلمان الفرنسي بتخصيص سبعة ملايين فرنك لتسديد الدين إلى يعقوب بكري، وعندئذ واجهت الحكومة الفرنسية - على ما قيل - مطالب كثيرة يدعي أصحابها بأن يعقوب بكري مدين لهم، وإزاء ذلك أحالت الحكومة الفرنسية القضية إلى المحاكم، ولكن معنى ذلك كله هو أن باشا الجزائر لن يحصل من يعقوب بكري على الديون المتراكمة عليه.

وكتب داي الجزائر (حسين باشا) إلى الحكومة الفرنسية ، مطالباً بأن تدفع إليه شخصياً الدين الذي عليها ليعقوب بكري، ويتولى هو وليس المحاكم الفرنسية تسديد الديون التي على بكري للدائنين. ولكن رد الحكومة الفرنسية لم يصل إليه واتهم الباشا القنصل الفرنسي ديفال Deval بإخفاء رد فرنسا عليه. وفي يوم ٢٩ ابريل ١٨٢٧م وبمناسبة الاحتفال بعيد الأضحى حضر كالعادة القناصل الأجانب ومن بينهم ديفال لتهنئة الباشا، وانتهز الأخير فرصة وجود القنصل الفرنسي لكي يسأله عن السبب الذي دفع بملك

فرنسا وبوزارتها إلى عدم الرد عليه، فكان رد القنصل غامضاً ولعله كان مهيناً للباشا. وقد تطور الحديث فاتهم الباشا القنصل بأنه كان السبب في عدم وصول الرد إليه مباشرة، وأمره بالخروج. وعندما لم يتحرك ضربه الباشا الممتعض بالمروحة التي كان يهوي بها لنفسه ويطرد الذباب عنه. وقد ادعى ديفال في تقرير إلى حكومته بأنه ضرب ثلاث مرات، أما الباشا فقد قال بأنه ضربه لأنه أهانه. وتذهب رواية أخرى إلى أن الضرب لم يقع أصلاً ولكن وقع التهديد بالضرب[١].

وهكذا قدمت ضربة المروحة المبرر المنتظر منذ أمد طويل، إذ قطعت فرنسا فوراً جميع علاقاتها مع الجزائر وضربت حصاراً بحرياً على الجزائر لمدة ثلاث سنوات (من ١٦ يونيو ١٨٢٧م إلى ١٤ يونيو ١٨٣٠م). وكان مجلس الوزراء الفرنسي قد قرر في ٣٠ يناير ١٨٣٠م القيام بحملة ضد الجزائر، وأقر الملك شارل العاشر في ٧ فبراير مشروع الحملة وأصدر مرسوماً ملكياً بتعيين الكونت دي بورمون De Bourmon قائداً عاماً للحملة. وفي ١٤ يونيو ١٨٣٠ نزل جيش فرنسي تعداده ٣٧ ألف مقاتل على شاطئ خليج سيدي فروج الواقع على بعد ٢٥ كيلو متراً إلى غرب مدينة الجزائر، وحاول الداي حسين المقاومة بالجيش الذي لديه ولكنه فشل بسبب التفوق الذي كانت عليه قوات فرنسا. وحاول أن يتفاوض في الصلح فأبى قائد الحملة إلا بتوقيع الشروط التي يمليها، فلم يكن هدف حملته سوى الاستعمار. ولما شددت الحملة الحصار على العاصمة لم يجد الداي مناصاً من الاستسلام والتوقيع في ٥ يوليو ١٨٣٠م على معاهدة تشتمل على خمس مواد نصت على تسليم قلعة القصبة وكل قلاع مدينة الجزائر إلى الجيش الفرنسي، وتعهد من القائد

(١) د/ جلال يحيى، المرجع السابق، ص٦٤.

العام للجيش الفـرنسي إلى الداي بضمان حريته وكل ممتلكاته الشـخصية، وحرية الداي فـي مغادرة المدينة مع أسـرته وثرواته الخاصـة إلى المكان الذي يقع عليه اختياره، وفي حالة بقائه في مدينة الجزائر فإن القائد العام الفرنسي يتعهد بحـمايته وتعيين حرس له ولأسرته، وضمـان من القائد العام للجنود النظامية وغير النظامية بنفس المميزات والحماية، كما تعهد القائد العام بشرفه بأن تظل حـرية إقامة الشـعائر الإسـلاميـة مكفولة، وكـذلك حرية جـميع الطوائف في التعبد ومزاولة التجارة والصناعة واحترام السيدات[1].

وفي اليوم التـالي لتوقـيع المعاهدة دخل الفرنسـيون مـدينة الجزائر، ولم يلبث أن غادرها الداي إلى نابولي على متن السفيـنة الفرنسية «جان دارك»، كمـا غادر الإنكشارية الجـزائر إلى تركيا، فنـهب المنتصرون خـزينة الجزائر وأعـملوا النهـب والسلب في المدينة، وخلـعت أبواب المحـلات العـامـة، ونهبت الأموال والأثاث والحلي من المنازل ، وكثر الاعتداء على الأشخاص والأعراض، مما أرغم كثيراً من السكان على مغادرة المدينة إلى الداخل.

واندلعت بعد أسـبوعين ثورة يوليو ١٨٣٠م في باريس، فانهـارت ملكية البوربون وعلى رأسها شارل العـاشر، ونودي بابن عمه الدوق اورليان ملكاً بدله، واتخـذ لنفسـه اسم لويس فـيليب (١٨٣٠م-١٨٤٨م). وفي عـام ١٨٣٤م أعلن لويس فيليب وفقاً لتوصيات «لجنة شئون أفريقية» ضم الجزائر رسميـاً إلى فرنسا، ونظم الإدارة المدنية «للمـتلكات الفرنسيـة في شمالي أفريقية» برئاسة الحاكم العام.

ومع أن فرنسا غزت الجزائر عام ١٨٣٠م إلا أنهـا لم تتمكن من إخضاعها والسيطرة عليها إلا في عام ١٨٤٧م بعـد أن شنت حروباً دموية ضد الشعب

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة ١٩٦٣، ص٤٤.

الجزائري. ومع ذلك فقد دافع الجزائريون عن أنفسهم دفاعاً جيداً، فما كادت أنباء الاستيلاء على العاصمة تنتشر في البلاد حتى هبت القبائل مناضلة ضد الغزاة. واستخدم الجزائريون أسلوب الأرض المحروقة، فوجدت القوات الفرنسية نفسها مراراً في وضع حرج، إذ كانت تعتمد على تموينها محلياً . وأدت المصادرة وأعمال النهب التي قام بها الجيش الفرنسي إلى تكتل السكان أكثر من ذي قبل لصد المعتدين، وفي غرب الجزائر قاد الحركة الأمير عبد القادر، وفي شرقها الباي أحمد حاكم منطقة قسطنطينية.

وقد تمكن الأمير عبد القادر من جمع صفوف معظم المحاربين الجزائريين حوله، وأنشأ لنفسه إمارة مستقلة جعل قاعدتها مدينة معسكر، وتمكن من إحراز انتصارات عظيمة ضد الفرنسيين ومنعهم من التوغل في داخل الجزائر، حتى أن القائد الفرنسي دي ميشيل De Micheles اضطر إلى طلب هدنة لإنهاء الحرب. وفي ٢٦ فبراير ١٨٣٤م اجتمع الطرفان، وعقدت بينهما معاهدة تنص على أن يتبادل الفريقان الأسرى، وأن يتمتع الجزائريون بالحرية الدينية وحرية التجارة. والواقع أن الأمير عبد القادر لم يعتبر ذلك صلحاً سوى هدنة مسلحة يستعد فيها لمواصلة الكفاح. كذلك كان الفرنسيون يعتبرون هذا الصلح كسباً للوقت حتى يستعدوا للانقضاض على الأمير المكافح[١] .

وركز الأمير عبد القادر جل اهتمامه على الجيش، فبالإضافة إلى القوات غير النظامية من متطوعي القبائل الذين يبلغ عددهم حوالي ٧٠ ألف شخص، ألف عبد القادر جيشاً نظامياً قوامه ١٠ آلاف جندي. واستقدم المدربين من مراكش وتونس لتدريب وتنظيم وحدات الجيش النظامية،

(١) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٤٤-٤٧.

وحصل على مساعدة كبيرة من مراكش لتجهيز قواته، إذ قامت علاقات قوية بينه وبين سلطان مراكش الذي جهزه بالأسلحة والأموال. وللحصول على موارد للإنفاق على الجيش كان عبد القادر يجبي من الأراضي التابعة له العشر، والزكاة على كل رأس من رؤوس الماشية، علاوة على الضرائب الأميرية. كما كانت ترد إلى خزينته الغنائم من الغارات على القبائل المعادية له وغير المنضمة إلى حركته، وحتى المنحازة إلى الفرنسيين.

وما لبث القتال أن تجدد فهاجم الفرنسيون «معسكر» في أواخر عام ١٨٣٥م، إلا أن الأمير ردهم على أعقابهم، ثم أخذ يستقر رجال القبائل ليشدوا أزره، وعادت فرنسا تعرض معاهدة جديدة على الأمير، ومن ثم عقدت معاهدة تافنا Tafna في ٣٠ مايو ١٨٣٥م التي اعترفت فرنسا فيها بسلطة عبد القادر على بعض المقاطعات التي وقعت في يده في أواسط الجزائر. وفي شتاء عام ١٨٣٦م حاول الفرنسيون فتح قسطنطينية إلا أنهم مُنوا بهزائم منكرة أمام المدافعين عن المدينة حتى ارتدوا عنها، ثم عادوا إليها في العام التالي بعد أن وصلتهم الإمدادات الكثيرة من فرنسا. وفي أكتوبر ١٨٣٧ استطاعوا فتح هذه المدينة الواقعة على صخرة شاهقة ، وقد أبدى سكان المدينة مقاومة عنيدة ودارت المعارك في الشوارع الضيقة وفي كل زاوية وتحت كل سقف. واضطر الباي أحمد في النهاية إلى التقهقر إلى قلب البلاد للتوجه إلى الجبال النائية حيث واصل المقاومة لمدة من الزمن. وبالسيطرة على قسطنطينية سيطر الاحتلال الفرنسي على القسم الشرقي من الجزائر، ولم يبق أمامهم سوى تحطيم عدوهم الأكبر الأمير عبد القادر.

وقد شرع الفرنسيون منذ عام ١٨٤٠م في مهاجمة عبد القادر، واستخدموا أشد الأساليب وحشية لإرهاب الشعب الجزائري، وأبادوا

القبائل الموالية لعبد القادر عن بكرة أبيها، وقاموا بقطع آذان الأسرى وسبي الزوجات العربيات والأطفال ، والاستيلاء على قطعان الماشية، واستبدلوا النساء السبايا بالخيول أو عرضوهن في المزاد العلني كالدواب. وإزاء هذه الحرب الوحشية اضطر الأمير عبد القادر عام ١٨٤٤م إلى الالتجاء مع زملائه المخلصين إلى مراكش التي كانت تساعده مساعدة فعالة طيلة هذه السنوات. وأخذ يعد العدة لخوض معارك جديدة، غير أن ضغط الفرنسيين على سلطان المغرب اضطره إلى التعهد في معاهدة طنجة (١٠ سبتمبر ١٨٤٤م) بأن يسجن عبد القادر في إحدى المدن المغربية في حالة وقوعه في يده.

وبعد فترة قصيرة من عقد صلح طنجة عاد عبد القادر إلى الجزائر لمواصلة جهاده، ولاحقته القوات الفرنسية دون كلل في محاولة منها لمحاصرته، إلا أنه تراجع إلى الواحات الصحراوية حيث واصل الحرب . ولم يستطع الفرنسيون أسره وإرساله إلى فرنسا إلا في ديسمبر ١٨٤٧م بعد أن توقف سلطان المغرب عن حمايته وتخلى أنصاره عنه، وسمح له بعد خمس سنوات بالذهاب إلى الشرق، فعاش بضع سنوات في بروسة ثم أقام عام ١٨٥٥م في دمشق حيث قضى هناك مابقي من حياته، وأسر الفرنسيون إثر عبد القادر الباي أحمد عام ١٨٤٨م.

وأدى استسلام الأمير عبد القادر إلى وقوع جميع البلاد في قبضة الفرنسيين، ماعدا منطقتين هما واحات الجنوب النائية ومنطقة القبائل الجبلية، وقد استغرق غزوها بضع سنوات أخرى. وخلص بذلك حكم الجزائر للفرنسيين، وربض الاستعمار الفرنسي على صدر الجزائر واعتبرها الفرنسيون جزءاً لا يتجزأ من فرنسا[١].

(١) د/ شوقي الجمل، المرجع السابق، ص٤٧٥-٤٧٧.

obeikandl.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - المراجع العربية:

١- أحمد بن زنبل الرمال، تاريخ السلطان خان ابن السلطان بايزيد خان مع قنصوة الغوري سلطان مصر وأعمالها، القاهرة، ١٢٧٨هـ.

٢- د/ أحمد عزت عبدالكريم وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.

٣- د/ أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث، القاهرة، ١٩٦٨.

٤- د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، في التاريخ العثماني، القاهرة، ١٩٨٤.

٥- د/ أحمد صبري الدجاني، تاريخ ليبيا، طرابلس، ١٩٦٥.

٦- ابن غليون، تاريخ طرابلس الغرب، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٧- د/ السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، القاهرة، ١٩٧٠.

٨- د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، القاهرة، ١٩٨٠.

٩- د/ السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن ، القاهرة، ١٩٦٩.

١٠- د/ أميل توما، فلسطين في العصر العثماني، عمان، ١٩٨٤.

١١- د/ بدر الدين عباس الخصوصي، الخليج العربي، ط ١، الكويت، ١٩٧٨.

obeikandi.com

١٢- د/ جلال يحيى ، مصر الحديثة، الإسكندرية ١٩٦٩ .

١٣- د/ جميل صليبا، الاتجاهات الفكرية في بلاد الشام وأثرها في الأدب الحديث، القاهرة، ١٩٥٨ .

١٤- د/ حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، القاهرة١٩٥٣ .

١٥- د/ حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٣٨ .

١٦- حيدر أحمد الشهابي، الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، بيروت، ١٩٣٣ .

١٧- د/ حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر، القاهرة، ١٩٦٠ .

١٨- د/ رأفت الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، القاهرة، ١٩٨٩ .

١٩- د/ زاهر الرياض، استعمال أفريقيا، القاهرة، ١٩٦٥ .

٢٠- ـــــــــــــــ ، شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٦٧ .

٢١- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، ١٩٦٠ .

٢٢- د/ صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة١٩٥٩ .

٢٣- ـــــــــــــــ ، المغرب العربي، القاهرة، ١٩٦٩ .

٢٤- ـــــــــــــــ ، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٩٠ .

٢٥- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، جـ ٤، بغداد ١٩٤٩.

٢٦- د/ عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة ١٩٨٠ - ١٩٨٤.

٢٧- د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق ١٩٨٠.

٢٨- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء ، بولاق ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩-١٨٨٠م.

٢٩- عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ط١، القاهرة ١٩٨٩.

٣٠- د/ عبد العزيز نوار ، تاريخ العراق الحديث، القاهرة، ١٩٦٨.

٣١- د/ عبد الكريم غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، دمشق، ١٩٦٠.

٣٢- د/ عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى ، القاهرة١٩٦٩.

٣٣- ــــــــــــــــ ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٨٣.

٣٤- د/ عبدا العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ط١، الرياض١٩٨٤.

٣٥- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، بيروت ١٩٨٨.

٣٦- فيليب حتى ، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، بيروت ١٩٥٩.

٣٧- د/ محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة ١٩٦٢.

٣٨- د/ محمد أنيس والسيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦٧.

٣٩- محمـد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقـائع الدهور، القاهرة ١٩٦٠.

٤٠- محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠.

٤١- محمد فؤاد كوريللي، قيام الدولة العثمانية، القاهرة ١٩٦٧.

٤٢- مـيخـائيل الدمـشقي، تاريخ حـوادث الشـام ولبنان من ١٧٨٢م إلى ١٨٤١م بيروت ١٩١٢.

٤٣- ميخائيل نقولا الصباغ، تاريخ الشيخ ظاهر العمر، بيروت ١٩٣٥.

٤٤- مصطفى بعيو، دراسات في التاريخ اللوبي، القاهرة ١٩٤٥.

٤٥- ـــــــــــــــ ، المجمل في تاريخ لوبيا، القاهرة ١٩٤٧.

٤٦- محمود الشنطي، قضية ليبيا، القاهرة ١٩٥١.

٤٧- د/ محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة ، القاهرة ١٩٤٨.

٤٨- ـــــــــــــــ ، الحمـلة الفرنسيـة على مصـر وخروج الفـرنسيين، القاهرة ١٩٦٧.

٤٩- د/ مكي شبيكة، السودان عبر القرون، بيروت،١٩٦٤.

٥٠- محـمود الشناوي، مـصر في القـرن الثامن عـشر، ٣ أجزاء الـقاهرة ١٩٥٧.

٥١- د/ نقولا زيادة، ليبيا من الاحتـلال الإيطالي إلى الاستقلال، القاهرة ١٩٥٨.

٥٢- نعوم شقير، تاريخ السودان الحديث وجغرافيته، القاهرة ١٩٠٣.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1- Dodwell, H.M., The Founder of Modern Egypt, London, 1930.

2- Holt, P.M., Egypt and the Fertile Crescent, London, 1960.

3- Lewis, B., The Arabs in History, London, 1960.

4- , The Emergence of Modem Turkey, London 1961.

5- Longriggs S.M., Four Centuries of Modern Iraq, London 1960.

obeikandl.com

	الاسم الرسمي للدولة	الاسم المتداول	العاصمة	المساحة	عدد السكان	نظام الحكم	اللغة	العملة	تاريخ الانضمام إلى الأمم المتحدة	تاريخ الانضمام إلى الجامعة العربية
١	المملكة الأردنية الهاشمية	الأردن	عمان	٩٧٧٤٠كم٢	٥ ملايين	ملكي	العربية	دينار أردني	١٩٥٥	١٩٤٥
٢	دولة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	أبوظبي	٨٣٦٠٠كم٢	٣ ملايين	اتحادي	العربية	درهم إماراتي	١٩٧١	١٩٧١
٣	دولة البحرين	البحرين	المنامة	٦٢٢كم٢	١ مليون	إمارة ملكي	العربية	دينار بحريني	١٩٧١	١٩٧١
٤	الجمهورية التونسية	تونس	تونس	١٦٣٦١٠كم٢	١٢ مليوناً	جمهوري	العربية والفرنسية	دينار تونسي	١٩٥٦	١٩٥٦
٥	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	الجزائر	الجزائر	٢٣٨١٧٤٠كم٢	٢٧ مليوناً	جمهوري	العربية والفرنسية	دينار	١٩٦٢	١٩٦٢
٦	جمهورية جيبوتي	جيبوتي	جيبوتي	٢٢٠٠٠كم٢	٢ مليون	جمهوري	العربية والفرنسية	فرنسي جيبوتي	١٩٧٧	١٩٧٧
٧	المملكة العربية السعودية	السعودية	الرياض	٢٢٤٠٠٠٠كم٢	١٨ مليوناً	ملكي	العربية	ريال سعودي	١٩٤٥	١٩٤٥
٨	الجمهورية العربية السورية	سوريا	دمشق	١٨٥١٨٠كم٢	١٦ مليوناً	جمهوري	العربية	ليرة سورية	١٩٤٥	١٩٤٥
٩	جمهورية السودان	السودان	الخرطوم	٢٥٠٥٨١٣كم٢	٢٧ مليوناً	جمهوري	العربية	الجنيه السوداني	١٩٥٦	١٩٥٦
١٠	جمهورية الصومال	الصومال	مقديشو	٦٣٧٦٦٠كم٢	١٠ ملايين	جمهوري	الصومالية والعربية	شلن صومالي	١٩٦٠	١٩٦٣
١١	الجمهورية العراقية	العراق	بغداد	٤٣٨٤٤٦كم٢	٢٣ مليوناً	جمهوري	العربية	دينار عراقي	١٩٤٥	١٩٤٥
١٢	سلطنة عمان	عمان	مسقط	٣٠٠٠٠٠كم٢	٤ ملايين	ملكي سلطاني	العربية	الرياض العماني	١٩٧١	١٩٧١
١٣	دولة فلسطين	فلسطين	القدس	٢٧٠٠٠كم٢	٨ ملايين	جمهوري	العربية	الدينار الأردني	١٩٧٤	١٩٤٥
١٤	دولة قطر	قطر	الدوحة	١١٤٣٧كم٢	مليون	ملكي	العربية	ريال قطري	١٩٧١	١٩٧١
١٥	دولة الكويت	الكويت	الكويت	١٧٨١٨كم٢	٢ مليون	ملكي دستوري	العربية	دينار كويتي	١٩٦٣	١٩٦٣
١٦	الجمهورية اللبنانية	لبنان	بيروت	١٠٤٠٠كم٢	٥ ملايين	جمهوري	العربية	ليرة لبنانية	١٩٤٥	١٩٤٥
١٧	الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية	ليبيا	طرابلس	١٧٥٩٥٤٠كم٢	٥ ملايين	جمهوري	العربية	دينار ليبي	١٩٥٥	١٩٥٢
١٨	جمهورية مصر العربية	مصر	القاهرة	١٠٠١٤٥٠كم٢	٦٥ مليوناً	جمهوري	العربية	جنيه مصري	١٩٤٥	١٩٤٥
١٩	المملكة المغربية	المغرب	الرباط	٤٤٦٥٥٠كم٢	٣٠ مليوناً	ملكي	العربية	درهم مغربي	١٩٥٦	١٩٥٦
٢٠	جمهورية موريتانيا الإسلامية	موريتانيا	نواكشوط	١٠٣٠٧٠٠كم٢	٤ ملايين	جمهوري	العربية	الأوقية	١٩٦١	١٩٦١
٢١	الجمهورية اليمنية	اليمن	صنعاء	٥٢٧٩٧٠كم٢	١٥ مليوناً	جمهوري	العربية	الريال اليمني	١٩٤٥	١٩٤٥

obeikandl.com